الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون– تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير **ميدان علوم اقتصادية ، تجارية و علوم التسيير**

قســـــم :عـلـوم مـالـيـة و مـحـاسـبـة **شعـبـــة : عـلـوم مـالـيـــة و مـحـاسـبـة.**

تخصص : محـاسـبـة و جـبـايـة معمقـة.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعــداد الطلبـــــة :

رابــح نعيمـــة **عومري سامية**

تحت عـنوان:

دور التدقيـق المبني على إدارة المخـاطـر في تحسيــن جـودة المعلـومـات المـاليــة للبنــوك – دراســة حـالــة لبنــك الفـلاحــة و التنميــة الريــفيــة B A D R بتيــارت –

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ ، لعروس لخضر	**(استاذ محاضر أ – جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيـــســـــا**
أ ، بن قطيب علي	**(استاذ محاضر أ – جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ ، شبلاوي إ براهيم	**(استاذ محاضر ب – جامعة ابن خلدون تيارت)**	**منـاقشـــا**

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـــداء

بعد **بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على رسوله الكريم**

أهدي هذا العمل الى من حق فيهما قوله سبحانه تعالى " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة " **الوالدين** العزيزين اللذان سهرا الليالي على تربيتي لينيرا لي دروب المستقبل بإرشادي الى الطريق الصحيح و الى الاخلاق الفاضلة وشجعاني على الكفاح للوصل الى ما اصبو اليه .

الى أبنائي الأعزاء : **نور الدين إسلام ، شهاب الدين ، أكرم عبد الصمد** و **إخوتي** نبض الحياة الاموات منهم و الاحياء دون أن أنسى سندي في الحياة **الزوج الكريم** .

الى زملائي الاوفياء في العمل كل باسمه الى رفيقات الدرب الدراسي رمز المحبة و الصداقة : **سامية ، رشيدة ، احلام ، خيرة ، سهام ، شفاء، نجلاء** .

الى كل طلبة علوم التسيير تخصص محاسبة و جباية معمقة خريجي دفعة 2023.

نعيـــمة رابـــح

Byhanderi

الاهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد البني الكريم ، و على اله و صحبه ، و من تبعهم بإحسان الى يوم الدين و بعد .

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز و أغلى إنسانة في حياتي ، التي أنارت دربي بنصائحها و كانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب ، و البسمة ، إلى من زينت حياتي بضياء البدر ،و شموع الفرحة ، إلى من منحتني القوة و العزيمة ، لمواصلة الدرب و كانت سبب في مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر و الاجتهاد ، إلى الغالية على قلبي **أمي**.

إلى إخوتي **كريمة، نوال، أمين**. حفظهم الله عز وجل .

إلى من كلفه الله بالهبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أنار دربي وكان لي سندا في هذه الحياة إلى قدوتي الحسنة إلى من كان السبب في مجيئي الى هذه الدنيا إلى "**أبي**" أطال الله في عمره ...

و إلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال تساندني .

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمني لحظاته رعاهم الله ووفقهم **نعيمة ، رشيدة، أحلام ،خيرة، سهام، شفاء ، نجلاء.**

إلى كل من كان لهم اثر على حياتي .

إلى كل الاشخاص الذين احمل لهم المحبة و التقدير إلى كل من نسيه القلم و حفظه القلب

ســـاميـــة عومري

Byhanderi

الشكـــر و العـرفـــان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، و الذي ألهمنا الصحة و العافية و العزيمة و الإرادة فالحمد لله حمدا طيبا مباركا.

نتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الكريم الدكتور " بن قطيب علي " الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل و لم يبخل علينا بالنصائح و التوجيهات و المعلومات القيمة التي ساهمت في إثراء موضوع دراستنا .

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سننال شرف مناقشتهم لهذه المذكرة.

نقدم امتناننا إلى كل من دعمنا من قريب أو من بعيد.

فـــهـــرس المـحـتـــويـــــات

العـــنـــوان	الصفحـة
الاهداء	I–II
الشكر	III
فهرس المحتويات	IV– VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة المختصرات	X
المقـدمـــة العـــامـــة	أ – د
الفصل الاول :عموميات حول التدقيق المبني على ادارة المخاطر و دوره في تحسين جودة المعلومات المالية	
تمهيد	1
المبحث الاول : الإطار المفاهيمي للتدقيق المبني على ادارة المخاطر.	2
المطلب الاول : مفاهيم عامة حول التدقيق	2
المطلب الثاني : التدقيق المبني على ادارة المخاطر .	3

المطلب الثالث : مخاطر التدقيق و كيفية استخدام نموذج مخاطر التدقيق .	**6**
المبحث الثاني : الاطار النظري حول جودة المعلومات المالية .	**10**
المطلب الاول : مفاهيم حول جودة المعلومات المالية و خصائصها.	**10**
المطلب الثاني: مقاييس جودة المعلومات المالية و العوامل المؤثرة فيها.	**15**
المطلب الثالث : تحليل جودة المعلومات المالية تأثيرها على مستخدميها.	**18**
المبحث الثالث : فعالية التدقيق المبني على ادارة المخاطر في تحسين جودة المعلومات المالية.	**22**
المطلب الاول : تدقيق القوائم المالية وأهميته .	**22**
المطلب الثاني : مراحل تدقيق القوائم المالية و فرق بن القوائم المدققة و غيرها.	**22**
المطلب الثالث : العلاقة بين التدقيق المبني على ادارة المخاطر و دوره في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية	**24**
خلاصة الفصل	**27**
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بتيارت BADR	
تمهيد	**27**
المبحث الاول : بطاقة تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ،أهدافه و مهامه ،الهيكل التنظيمي	**28**
المطلب الاول :تعريف بنك الفلاحة التنمية الريفية.	**28**
المطلب الثاني : اهداف و مهام بنك الفلاحة التنمية الريفية بتيارت.	**31**
المطلب الثالث : التنظيم على مستوى بنك الفلاحة التنمية الريفية بتيارت.	**33**

المبحث الثاني :المخاطر التي تعترض البنك و دور التدقيق الداخلي في تجنبها	**37**
المطلب الاول : أنواع المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة التنمية الريفية والرقابة عليها	**37**
المطلب الثاني : التدقيق البنكي الداخلي مبرارته واهدافه	**40**
المطلب الثالث : : انواع معايير التدقيق الدولية و تقرير مهمة التدقيق ببنك الفلاحة التنمية الريفية بتيارت	**42**
المبحث الثالث : تحليل جدول حسابات النتائج و أهمية تدقيق المعلومة المالية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	**48**
المطلب الاول : تحليل جدول حسابات النتائج بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسنتي 2019-2020	**48**
المطلب الثاني : أهمية تدقيق المعلومة المالية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**49**
خلاصة الفصل	**50**
الخاتمة	**51**
المصادر و المراجع	**53**
المستخلص	**56**

قـــائـمـــة الجـــداول

عنـــوان الجـــــدول	الصـفـحـــة
الجدول 2 – 1 : جدول يبين منهجية التدقيق البنكي	41

قـــائـــمـــة الأشـكـــال

عنـــوان الشـكـــل	الصـفـحـة
الشكل 1 – 1 : نموذج مخاطر التدقيق	**09**
الشكل1 – 2 : مخطط الخصائص الاساسية و الثانوية للمعلومات المالية	**14**
الشكل 1 – 3 : الركائز الاساسية في تحليل جودة المعلومات المالية	**21**
الشكل 2 – 1 : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**35**
الشكل 2 – 2 : الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية للاستغلال	**36**

قـائمـة المـلاحـق

قـائمـة الملاحـــق	الصفـحـة
الملحق 2 - 1 FICHE D’OBSERVATION ET D’ANALISE DYSFONCTIONNEMENT	46
الملحق 2 – 2 FICHE D’OBSERVATION ET D’ANALISE DYSFONCTIONNEMENT	47
الملحق 2- 3 جدول حسابات النتائج	48

قـائـمــة المختصـرات و الرموز

الرمز او الدلالة باللغة الاجنبية	الدلالة باللغة الانجليزية	الدلالة باللغة العربية
SOCPA	SAUDI ORGANIZATION FOR CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANAS	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
PDR	THE DANGER OF DISCOVERING THE SCHEME	خطر اكتشاف المخطط
IR	INHERENT RISKS	المخاطر الملازمة
CR	CONTROL RISKS	مخاطر الرقابة
EOQC	EUROPEAN ORGANIZATION FOR CONTROL THE QUALITY	المنظمة الاوروبية للرقابة على الجودة
BADR	BANK OF AGRICULTURE AND RURAL DEVELOPMENT	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CIB	INTER BANK DEBIT CARD	بطاقة السحب ما بين البنوك

المقـــدمـــة

تمهيد

يعتبر التدقيق المبني على ادارة المخاطر في أي مؤسسة بمثابة العنصر الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة و كافة الاطراف ذات صلة بالمؤسسة بصفة عامة حيث ان التدقيق المبني على ادارة المخاطر هو التدقيق الذي يقوم بحصر و تحديد شامل لجميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك و بالتالي وضع خطة للتدقيق على اساس هذه المخاطر فبعد التطور الذي شهدته المؤسسات اصبح الاهتمام به اكثر من ذي قبل نظرا للدور الذي يلعبه في حماية عملية انتاج المعلومات المالية التي يعتمد عليها في اتخاد القرارات .

اصبح التدقيق المبني على ادارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل البنوك وهي ملزمة بالعمل به اذا كانت تسعى الى جودة وشفافية معلوماتها المالية التي تتأثر بفعالية التدقيق حيت كلما كان التدقيق ذو فعالية كان الاعتماد على هذه المعلومات بثقة اكبر , ونظرا لاستخدام المعلومات المالية من جهات متعددة (مدققين داخليين– مدققين خارجيين – مستثمرين) يستدعي توفر خاصيتي الملائمة و الموثوقية في هذه المعلومات لضمان جودتها و دقة القرارات المبنية عليها.

ان وجود تدقيق مبني على ادارة المخاطر فعال وقوي يؤدي الى تحسين جودة المعلومات المالية و يضمن مصداقيتها مما يعطي لمستخدميها الثقة في الاعتماد عليها و الكشف المبكر عن المخاطر في المؤسسة و تقديرها قبل وقوعها.

الاشكالية المحورية:

يلعب التدقيق المبني على ادارة المخاطر دورا هاما في تحسين جودة المعلومات المالية للبنوك من خلال المساهمة في تحديد و تقييم هذه المخاطر و معالجتها .

و بناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

- ✓ **ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق المبني على ادارة المخاطر في تحسين جودة المعلومات المالية للبنوك ؟**

و حتي تتسنى لنا الاجابة على الاشكال يمكننا ان نطرح التساؤلات الفرعية التالية ؟

- ✓ ما المقصود بالتدقيق المبني على ادارة المخاطر؟
- ✓ هل يعد التدقيق المبني على ادارة المخاطر اهم إجراء لتحسين جودة المعلومات المالية؟
- ✓ ما العلاقة التي تربط جودة المعلومة المالية بنشاط البنوك ؟

فرضيات الدراسة:

من اجل حصر الموضوع و بهدف الاجابة على التساؤلات المطروحة ، ارتأينا صياغة بعض الفرضيات و هي كالتالي :

- ✓ التدقيق هو فحص ناقد يسمح بزيادة الثقة في المعلومات المقدمة من قبل البنوك .
- ✓ تعد جودة المعلومة المالية اهم مرتكزات الادارة البنكية و انشطتها.
- ✓ يعد التدقيق المبني على ادارة المخاطر اهم اجراء لتحسين جودة المعلومة المالية.

اهمية الدراسة :

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها التدقيق في تفعيل المتطلبات و الركائز التي تقوم عليها ادارة المخاطر، تبرز اهمية هذا البحث من خلال اظهار الاسس و الضوابط التي تحكم أداء ادارة التدقيق في متابعة مرتكزات اداة المخاطر و التي تنعكس بالإيجاب على تطور و نموه الاداء البنكي و قدرته على الاستقرار و المنافسة المستمرة

اهداف الدراسة :

يهدف البحث بشكل اساسي الى ابراز الدور الذي يلعبه التدقيق المبني على ادارة المخاطر في تحسين جودة المعلومات المالية للبنوك ، كما يهدف الى :

- ✓ التعرف على اهمية التدقيق و مراحل تدقيق ادارة المخاطر .
- ✓ معرفة خصائص و مقاييس و العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية .
- ✓ الوقوف على اهمية تدقيق القوائم المالية لتفادي المخاطر .

اسباب اختيار الموضوع : من اهم الاسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع :

- ✓ اهتمانا نحن كطلبة بالمحاسبة و التدقيق ، و سعينا الى توسيع و تطوير معارفنا المكتسبة في هذا المجال
- ✓ ان التطور التكنولوجي و المعلوماتي يستدعي اعادة النظر في منهجية التدقيق من وقت لآخر من اجل تجنب الوقوع في مخاطر التدقيق .
- ✓ ضورة الكشف على المخاطر التي تتسبب في عقلة عملية التدقيق من اجل الوصول الى معلومات مالية ذات دقة و مصداقية عالية .
- ✓ الاجتهاد في الوصول الى حلول لهذه المخاطر من خلال تطوير معايير التدقيق و التنسيق الجيد بين المدققين و ادارة المخاطر .

حدود الدراسة : هناك حدود مكانية و أخرى زمنية :

- **الحدود المكانية** : تربط هذه الدراسة بأهمية التدقيق في البنوك للوصول الى معلومات مالية ذات جودة و منفعة تجنبا للمخاطر التي يمكن للمؤسسة مواجهتها و ذلك من خلال اسقاط الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت .

- **الحدود الزمنية :** اعتنت هذه الدراسة بأهمية التدقيق المبني على ادارة المخاطر و دوره الهام في تحسين جودة المعلومات المالية حيث قمنا بدراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال شهر ماي 2023 .

منهج الدراسة :

من اجل دراسة إشكالية البحث ، و للإجابة على الاسئلة المطروحة و لإثبات أو نفي الفرضيات المطروحة في البحث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ، لأنه الأنسب لموضوعنا بشكل خاص .

الدراسات السابقة :

يتضمن هذا العنصر مجموعة من الدراسات العربية التي لها علاقة بالموضوع المتمثل في دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية:

- ✓ دراسة طحة نذير ، بعنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و التجارة، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، 2018، حيث قام بمعالجة موضوع عبر تقديم الاطار النظري للتدقيق الداخلي و القوائم المالية ،ثم تطرق الى تأثير التدقيق الداخلي حلى تحسين جودة المعلومات المالية بإظهار اجراءات هذا الاخير ، دوره و مساهمته في تحسين جودة القوائم المالية ،أما فيما يخص الاطار التطبيقي قام بدراسة حالة لشركة انتاج و توزيع مواد البناء بمستغانم حيث قام بتقديم نظرة عامة عنها بتقديم هيكلها التنظيمي ، مهامها و اهدافها قبل تحليل القوائم المالية الخاصة بها مما ادى الى التوصل لعدة نتائج اهمها كون جودة القوائم المالية يرتكز على امكانية التدقيق الداخلي في اكتشاف و تصحيح الاخطاء المحاسبية عبر التقرير عنها .
- ✓ دراسة علاج هدى ، بعنوان دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة، جامعة المسيلة ،2012 ،حاول هذا البحث استخلاص دور التدقيق المحاسبي في تحين جودة القوائم المالية و لمعالجة الموضوع اعتمد على عينة من تقارير محافظ الحسابات التي تتضمن رأيه حول تطبيق القوائم المالية وذلك خلال فترة 2012 وذلك من خلال المقابلة الشخصية و المستندات بهدف التوصل الى توضيح الاشكالية (ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية) حيث توصلت الى ان التدقيق المحاسبي له دور في زيادة موثوقية و مصداقية المعلومة المحاسبية و هذا ما يوفره التدقيق الداخلي حيث يضمن مصداقية اكبر للقوائم المالية.
- ✓ دراسة حورية برحايل ، بعنوان اهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومة المالية ،مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة ام البواقي 2020، تم التطرق في هذه الدراسة الى ابراز مدى مساهمة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية لدى البنوك من خلال دراسة

العلاقة بين المتغيرات مع تدعيمه بدراسة حالة للبنك الوطني الجزائري و الوقوف على مدى تحسن و تطور المعلومات المالية للبنوك الجزائية .

لقد ركزت الدراسات السابقة على دور التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المالية ، في حين أن ما يميز دراستنا هو تركيزها على كيفية مساهمة التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال إدارة المخاطر، بتوضيح ذلك من خلال الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية .

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي قلة المراجع فيما يخص المعلومات المالية و كذلك صعوبة التوفيق في الافكار بن الجانب النظري و ما هو مطبق على أرض الواقع و كذلك السرية البنكية التي صادفتنا اثناء قيامنا بهذه الدراسة.

هيكل الدراسة:

بغية الاجابة على الإشكالية المطروحة و اثبات صحة أو نفي الفرضيات الموضوعة، و بهدف الاحاطة بجميع جوانب البحث ، تم تقسيم الدراسة الى فصلين حيث يتناول الفصل الاول التدقيق المبني على ادارة المخاطر ودوره في تحسين جودة المعلومة المالية والذي تطرقنا فيه الى ثلاث مباحث ،أما الفصل الثاني فقد شمل الاطار التطبيقي للبحث ، و الذي كان دراسة حالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، واختتمناها بمجموعة من النتائج المتواصل اليها من خلا الجانب النظري و التطبيقي مع تدعيمها بجملة من الاقتراحات و التوصيات.

الفصل الأول

عموميات حول التدقيق المبني على إدارة المخاطر و دوره في تحسين جودة المعلومات المالية

تمهيد :

مع تطور و توسع العمليات البنكية زادت حدة المنافسة بين البنوك مما ادى الى ضرورة وجود التدقيق كمصدر استشاري و توجيهي للمؤسسات البنكية و ذلك لمراقبة المخاطر التي تتعرض لها و محاولة ادارتها لتفاديها او ايجاد حلول سليمة تتوافق مع الاهداف و الخطط الاستراتيجية المسطرة من طرف البنوك و على هذا الاساس سنتطرق في هذا الفصل الى :

- ✓ الإطار المفاهيمي للتدقيق المبني على ادارة المخاطر.
- ✓ الاطار النظري حول جودة المعلومات المالية .
- ✓ فعالية التدقيق المبني على ادارة المخاطر في تحسين جودة المعلومات المالية.

المبحث الاول : الإطـــار المفاهيـمي للتدقيــق المبني على ادارة المخاطـر

لقد اقتصر التدقيق في بادئ الامر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية و اكتشاف الاخطاء و الغش ، ثم تطور واصبح أداة لفحص وتقويم مدى فعالية الاساليب الرقابية لإمداد الادارة بالمعلومات الصحيحة واقتراح حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسات، من خلال اعطاء رأي مستقل و موضوعي .

المطلب الاول : مفـاهيـم عـامـة حـول التدقيــق

سنتطرق في بداية هذا المطلب الى مفاهيم حول التدقيق ثم مخاطره .

أولا – مفهـــوم التدقيــق

لقد تعددت تعاريف التدقيق من مرجع الى اخر غير ان المفهوم واضح المعالم و متفق عليه ضمنيا بحسب جل التعاريف كما هو ملاحظ فيما يلي :

المفهوم الاول :عرفته الجمعية المحاسبية الامريكية على انه عملية منظمة ومنهجية لجمع الادلة و القرائن التي تتعلق بنتائج الانشطة و الاحداث الاقتصادية و تقويمها بشكل موضوعي و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و توصيل ذلك الى الاطراف المعينة .[1]

المفهوم الثاني: التدقيق هو فحص القوائم المالية للمؤسسة، للتأكد من مدى مصداقيتها، صحتها، ودرجة وفائها، هذا الفحص يجريه مهني مستقل يسمى المدقق. [2]

المفهوم الثالث : هو فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات من طرف المؤسسة و الحكم على العمليات التي جرت و النظم العامة التي انتجت المعلومات .[3]

المفهوم الرابع : عرفه مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي على انه عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين للمعلومات الصادرة عن المؤسسة .[4]

ومن خلال هذه المفاهيم نستخلص ان التدقيق هو مهنة حرة مستقلة يمارسها مهني مستقل يقوم بفحص و مراجعة الوثائق و السجلات المحاسبية ، بهدف ابداء راي فني محايد يثبت صدق و عدالة المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية من خلال التقرير الذي يعده .

---

[1] حسين القاضي و حسين دحدوح ، **اساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية و الدولية** ،دار وارق للنشر و التوزيع ،بدون طبعة ، عمان ، 1999، ص13.

[2] محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الاطار النظري و الممارسة التطبيقية -** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، 2003 ،ص09 .

[3] محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 11 .

[4] احمد حلمي جمعة ، **المدخل الى التدقيق و التأكيد الحديث** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2009 ، ص 25 .

ثانيا – انواع التدقيق من حيث الشخص القائم بعمليات التدقيق

يتم التفرقة بين انواع التدقيق من حيث الشخص القائم بعمليات التدقيق على اساس الجهة التي تقوم بعملية التدقيق كما يلي :[1]

1 – التدقيق الخارجي : عبارة عن مهمة يقوم بها مكتب او مكاتب تدقيق مستقلة تعمل لحسابها الخاص بصفة تعاقدية مؤقتة و جزئية ، حيث ان تحديد فحوى المهمة وكذا شروطها يكون على عاتق مديرية الشركة ، و ذلك بموافقة المكتب المختار لقيادة مهمة التدقيق.

2 – التدقيق الداخلي : عبارة عن وظيفة من وظائف المؤسسة ، الهدف من ورائها مرافقة قسم المحاسبة و المالية بصفة مستمرة و شاملة طيلة السنة بغرض الرفع من جودة المعلومات المالية .

ثالثا – أنواع التدقيق الداخلي:

ينقسم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسيين هما:[2]

1 – التدقيق الداخلي المالي:

يقصد بها الفحص الكامل و المنظم للقوائم المالية و السجلات المحاسبية و العمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مع السياسات الإدارية و متطلبات أخرى.

2 – التدقيق الداخلي التشغيلي :

ويطلق عليه أيضا (التدقيق الإداري، تدقيق الأداء ، التدقيق الوظيفي) وجميعها تشير لوصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين، وعلى مختلف المصطلحات يشير التدقيق التشغيلي إلى فحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع بهدف إعلام الإدارة إذا كانت العمليات المخططة قد نفذت وفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف كما يتضمن أيضا تقييم لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

فمثلا عن وجود نوع آخر للتدقيق الداخلي هو التدقيق الشامل المتعلق بالإدارات الحكومية وأنشطتها المختلفة و يشمل هذا النوع التدقيق المالي و القانوني، وتدقيق الكفاءة و الاقتصاد وتدقيق الأداء.

المطلب الثاني : التدقيق المبني على إدارة المخاطر

إن الاتجاهات البحثية في مجال التدقيق ، تزيد من التركيز على موضوع التدقيق المبني على ادارة المخاطر بغية تجنب المخاطر التي يمكن مواجهتها .

[1] حورية برحايل ، **اهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية** ، شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ن جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2021/2020 ، ص 18 .

[2] خديجة مراكشي ،**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 5 .

أولا – مفهوم التدقيق المبني على إدارة المخاطر

إن مفهوم التدقيق المبني على إدارة المخاطر هو تلك الإجراءات المتبعة لدى إدارة التدقيق لتوجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة في المؤسسة ، سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر و فروع و مؤسسات تابعة أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد .[1]

ثانيا – أساسيات منهج التدقيق المبني على المخاطر:[2]

يهدف منهج التدقيق المبني على المخاطر الى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات على مخاطر التدقيق المعروفة بالإشارة الى وجود انحراف في البيانات المالية و مخاطر الأعمال المعروفة بالإشارة الى خطر الأعمال المعروفة الذي سيجعل المؤسسة تفشل في تحقيق اهدافها.

كما ان الأساس المنطقي لمنهج التدقيق بناء على المخاطر يشير الى مدى تمكن المدقق من تحديد مصادر الخطر و التأكد من أن العميل يملك أنشطة مناسبة لمراقبة و إدارة هذه المخاطر ، الذي يؤدي الى اعتبار أن هناك قيمة ضئيلة لاختبارات التدقيق موضوعية واسعة النطاق .

ثالثا – أهمية منهج التدقيق المبني على المخاطر :

يدفع منهج التدقيق القائم على المخاطر المدقق الى التوسع في فهم نشاط العميل و مجال الأعمال كأفضل وسيلة لكشف مخاطر الغش و فشل الأعمال ، و الذي ينعكس إيجابا على مستوى جودة التدقيق المطلوب ، و يلبي احتياجات المصالح المختلفة في الحصل على تدقيق حسابات مرتفع الجودة ،إمكانية تأثير هذه المخاطر بشكل مباشر في وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية .

إن منهجية التدقيق على المخاطر تعتمد على ثلاث مكونات أو مراحل أساسية و هي :

- ✓ معرفة المعايير الخاصة بالمهمة بحيث تساعده في مرحلة البحث و معرفة الأخطاء و الأخطاء المعبرة في الحسابات.
- ✓ معرفة الأخطار.
- ✓ تسيير الأخطار التي تم اكتشافها بحيث يعمل على تقليلها و الكشف عنها في تقريره.

[1] زاهر الرمحي ،**التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية "المفاهيم الحديثة الاهداف و اجراءات التعامل "** مجلة أصول ،الخرطوم ، السودان ،2010 ،ص 22

[2] عامر حاج دحو ،قالون الجيلالي ،**التدقيق المبنى على المخاطر كآلية لمواجهة التحديات المعاصرة** ، جامعة أحمد دراية ، أدار الجزائر ، ص 51 .

رابعا – مراحل تدقيق إدارة المخاطر

تعتبر عملية تدقيق ادارة المخاطر في المؤسسة بمثابة نهج منظم لمراقبة المخاطر داخل المؤسسة حيث يساهم في استمراريتها وذلك بالاعتماد على مراحل استراتيجية ، على العموم تتبع مراحل تدقيق إدارة المخاطر خمس خطوات سواء كان التدقيق داخليا او خارجيا:[1]

1 – تقييم أهداف و سياسة إدارة المخاطر

تتمثل الخطوة الاولى المتعلقة بتقييم برنامج إدارة المخاطر في مراجعة سياسة إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة و معرفة أهداف البرنامج ، حيث أنه بعد التعرف على هذه اهداف يتم تقييمها بتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ،حيث يشمل هذا التقييم بصفة عامة مراجعة للموارد المالية للمؤسسة و قدرتها على تحمل الخسارة المحتملة و التأكد اذا كانت متماشية مع أهداف البرنامج ، وفي حالة ما إذا كانت أهداف إدارة المخاطر بها عيوب أو قصور يتم صياغة أهداف جديدة و عرضها على الإدارة للموافقة عليها ،إما بتغيير الاهداف او بتغيير الاسلوب الذي تنتهجه المؤسسة بالتعامل مع مخاطرها، أما في الحالة التي تكون فيها الاهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بأن تعيد المؤسسة صياغة سياسة و اهداف إدارة المخاطر بشكل رسمي .

2– تحديد أو اكتشاف الأخطاء و تقييمها

بعد الانتهاء من تحديد و تقييم الاهداف تكون الخطوة الموالية هي التعرف على تعرضات المؤسسة الحالية للمخاطر، و بالنسبة للتقنيات التي تستخدم في التعرف على المخاطر في عملية تدقيق ادارة المخاطر هي في

جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر في عملية ادارة المخاطر و تكون هذه الخطوة من تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة للخسارة ، و هي تعمل بمثابة عملية مراجعة لإجراءات التعرف التي طبقت سابقا ،أما في حالة تجاهل بعض المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المؤسسة ، يترتب على المدقق ان يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها و التوصية بأحسن البدائل و أنسبها في حالة عدم كفاءة التصدي لتعرض م ما تم التعرف عليه سابقا ، فينبغي التوصية بتدابير تصحيحية .

3 – تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض للخسارة

بعد التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة و العمل على قياسها ، يقوم المدقق الداخلي بدراسة البدائل الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر ، كما ينبغي ان تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر كتفاديها و التقليل من حدوثها .

4 – تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة

[1] نويشي نور اليقين ، **دور التدقيق الداخلي في اداة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة شركة انتاج الكهرباء وحدة عين جاسر** - ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، مذكرة الماستر اكاديمي ، جامعة محمد خيثر بسكرة ، الجزائر ، 2019 ، ص 40 .

تتمثل هذه الخطوة في تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض و التحقق من ان القرار تم تنفيذه على اكمل وجه ، كما تشمل هذه الخطوة مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة و تمويلها، وينبغي ان تقرر مراجعة برنامج التحكم في المخاطرة الخاصة بالمؤسسة اولا ما اذا كانت تدابير منع الخسارة و التحكم فيها قد طبقتها على كل واحدة من التعرضات المتعرف عليها و اذا لم يتم تطبيقها يجب بيان السبب في ذلك .

5 – تقرير التوصية بإدخال تغييرات لتحسين برنامج ادارة المخاطر

عادة ما يتم إعطاء تدقيق إدارة المخاطر الطابع الرسمي و ذلك في صورة تقرير مكتوب يبين بالتفصيل نتائج التحليل ، ويطرح توصيات بإجراء تغييرات و تعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر ، و يرسل التقرير الى الادارة العليا ، مجلس الادارة ، لجنة التدقيق و كذلك المساهمين و اصحاب المصالح عند الضرورة .

المطلب الثالث : مخاطر التدقيق و كيفية استخدام نموذج مخاطر التدقيق

لقد ادركت غالبية المؤسسات اهمية تحديد و مراقبة المخاطر التي تحيط بها ، و الحصول على معلومات وافية عن الاقتصاد و القوانين التي تؤثر على مزاولة أنشطتها .

أولا – تعريف مخاطر التدقيق

تم تعريف مخاطر التدقيق من طرف الهيئة السعودية (SOCPA) على أنها احتمال قيام المراجع بإصدار راي مطلق على قوائم مالية تحتوي على غش او اخطاء مهمة .[1]

كما عرفت على انها المخاطر المستمدة من منطق احتمال وجود حالات الغش و الاخطاء في البيانات المالية للبنك ، و بالتالي يجب اكتشافها من طرف المدقق ، و لا يزال هذا الهدف موجود بسبب ان قدرة المدقق في التأكد من صحة المعلومات المالية أمر غير مطلق نظرا لعدة عوامل تعود إلى طبيعة مهنة التدقيق و العوامل التي تؤثر على عملية التدقيق .[2]

وقد عرفت دراسة أكاديمية مخاطر التدقيق على انها إبداء لرأي غير صحيح حول القوائم المالية ،فقد يقبل المدقق مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ التدقيق ، حيث يعلم المدقق أن الخطر موجود وأن عليه أن يتعامل معه على نحو ملائم ، وعلى العكس من ذلك فقد يرفض المدقق القوائم المالية على الرغم من عدم احتوائها على تحريفات جوهرية. [3]

بالإضافة الى تعريف مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي خطر التدقيق على انه الخطر الذي يؤدي الى فشل مدقق الحسابات دون أن يدري و بدون تحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية و تتضمن

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **معيار مخاطر المراجعة و الاهمية النسبية** ، السعودية ، 2000 ، ص 721 .
[2] ذنيبات ، علي عبد القادر و آخرون ، **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة و القوانين المحلية** ، عمان ، الجامعة الاردنية ، 2007 ، 15 .
[3] لخضاري عبد الجليل ، **أثر مخاطر المراجعة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية – دراسة عينة من محافظي الحسابات** - ،أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2018 -2019 ، ص 66 .

مخاطر التدقيق كذلك احتمال إبداء مدقق الحسابات لرأي متحفظ أو الامتناع عن ابداء الرأي او إبداء رأي عكسي عندما لا تتماشى الحقائق الاقتصادية مع نتيجة عملية التدقيق، مما يؤدي الى بعض الآثار السلبية الناتجة عن النتيجة التي وصل اليها مدقق الحسابات .[1]

ثانيا – نموذج مخاطر التدقيق مفهومه و كيفية استخدامه

تتطلب المراجعة لتحقيق اهداف التدقيق نماذج تساعد المراجع على تحديد كمية الادلة المطلوبة لإبداء الراي الفني المحايد .

1 – مفهوم نموذج خطر التدقيق

هناك إجماع بين الهيئات المهنية و الاختصاصيين بأن لمخاطر التدقيق ثلاث مكونات رئيسية حيث تتطلب معايير التدقيق الدولية ان يقوم المدقق بتصميم عملية التدقيق بشكل يضمن وجود تأكيدات معقولة حول اكتشاف الاخطاء الجوهرية من اجل تخفيض مخاطر التدقيق و يمكن التعبير عن العناصر المكونة لمخاطر التدقيق من خلال نموذج مخاطر التدقيق الذي يتضمن ثلاثة مكونات رئيسة من المخاطر المكونة لمخاطر التدقيق وهي المخاطر الملازمة و مخاطر الرقابة و مخاطر الاكتشاف وذلك من خلال المعادلة التالية:[2]

مخاطر التدقيق المقبولة = مخاطر الاكتشاف المخططة * مخاطر الرقابة * المخاطر الملازمة

وعند تطبيق هذا النموذج فان اول ما يقرره المدقق هو مستوى الخطر الذي هو مستعد لتحمله و هو مخاطر التدقيق المقبولة و بعد ذلك يتم تقييم مخاطر الرقابة و المخاطر الملازمة و يكون محصلة هذه التقديرات تحديد قيمة مخاطر الاكتشاف .[3]

2 – كيفية استخدام نموذج خطر التدقيق

جاء في النشرة (47) انه و لاحتساب خطر الاكتشاف ، يتعين على المدقق ان يختار اولا المستوى المقبول لخطر التدقيق ، ثم يقيم المخاطر الكامنة و مخاطر الرقابة ، ومن ثمة احتساب خطر الاكتشاف باستخدام نموذج خطر التدقيق .

يلاحظ مما سبق وجود ثلاث خطوات لاستخدام نموذج خطر التدقيق وهي كالتالي:[4]

2-1- اختيار المستوى المقبول لخطر التدقيق(المخاطر الضمنية) : يعبر المستوى المقبول لخطر التدقيق عن مدى استعداد المدقق لقبول احتمال وجود اخطاء جوهرية في القوائم المالية بعد انتهاء التدقيق و الوصول

[1] نور أحمد محمد ، **مراجعة الحسابات** ، الاسكندرية ، دار الجامعية ،2007 ، ص 66 .
[2] القاضي حسين و آخرون ، **تدقيق الحسابات** ، منشورات جامعة دمشق ، نظام التعليم المفتوح ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 2011 ، ص 237 .
[3] Louwers ,t, ramsay ,r, sinason,d ,& strawser ,j, (2005) Auditing and assurance service s, Mcgraw – Hill ,NEW YORK.
[4] خرواط عصام ،**ادارة المراجعة على اساس الخطر ، نموذج مقترح** ، مجلة الباحث ، العدد 4 ،جامعة مصراتة ، ليبيا ، 2009 ، ص 165 .

لراي غير متحفظ ، فمثلا : اذا حدد خطر التدقيق بنسبة (5%) فهذا يعني من جهة ثانية انه يوجد مستوى ثقة يقدر بـ (95%) أن القوائم المالية معروضة بشكل عادل.

ولما كانت معظم الادلة يستخلص منها المدقق استنتاجاته مقنعة اكثر من كونها قطعية لذا لا يمكن للمدقق الوصول الى مستوى تأكيد مطلق (Conclusive) ، اي انه من الناحية العملية لا يوجد خطر التدقيق يساوي الصفر .

2- 2 – تقييم المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة : تعتبر هذه الخطوة الاساس في عملية تقييم خطر التدقيق ، حيث على مجموعة من الخطوات الاجرائية ، و تنتهي بالوصول الى تقدير لقيمة كل من المخاطر الكامنة و مخاطر الرقابة .

2 – 3- احتساب خطر الاكتشاف: بعد اختيار قيمة خطر التدقيق المقبول و قيمة المخاطر الكامنة و مخاطر الرقابة ، يمكن احتساب قيمة خطر الاكتشاف (خطر الاكتشاف المخطط) عبر نموذج خطر التدقيق.[1]

يصاغ نموذج خطر التدقيق كما يلي:

$$PDR = AAR / IR * CR$$

حيث :

- (RDP) تمثل خطر اكتشاف المخطط .
- (AAR) تمثل خطر التدقيق الممكن قبوله .
- (IR) تمثل المخاطر الضمنية أو الملازمة.
- (CR)تمثل مخاطر الرقابة.

ان خطر التدقيق الممكن قبوله هو قرار ، اما خطر الاكتشاف المخطط فهو نتيجة ،في حين تمثل عملية تقييم المخاطر الكامنة و مخاطر الرقابة جوهر عملية تقييم خطر التدقيق .

ولتوضيح كيفية استخدام نموذج خطر التدقيق ، نورد المثال الآتي :

اذا قرر المدقق قبول (5%) كنسبة لخطر التدقيق ، كما ان تقييمه للمخاطر الكامنة و مخاطر الرقابة كان (50%) و (40%)على التوالي ، فان خطر الاكتشاف سوف يبلغ :

$$PDR = 5\% / (50\% * 40\%) = 25\%$$

اي ان احتمال فشل المدقق في اكتشاف الاخطاء الجوهرية الموجودة في البيانات المالية للعميل يساوي الى (25%)، ومن ثم يتوجب على المدقق تخطيط اجراءات التدقيق وتحديد مدى الاجراءات الجوهرية اللازمة بما يتناسب مع مستويات الاهمية النسبية المحددة من جهة اخرى .

[1] خرواط عصام ، **ادارة المراجعة على اساس الخطر ، نموذج مقترح** ، مجلة السائل ، العدد 4 ،جامعة مصراتة ، ليبيا ، 2009 ، ص165 .

الشكل 1-1 : نمـوذج مخـاطـر التدقيق

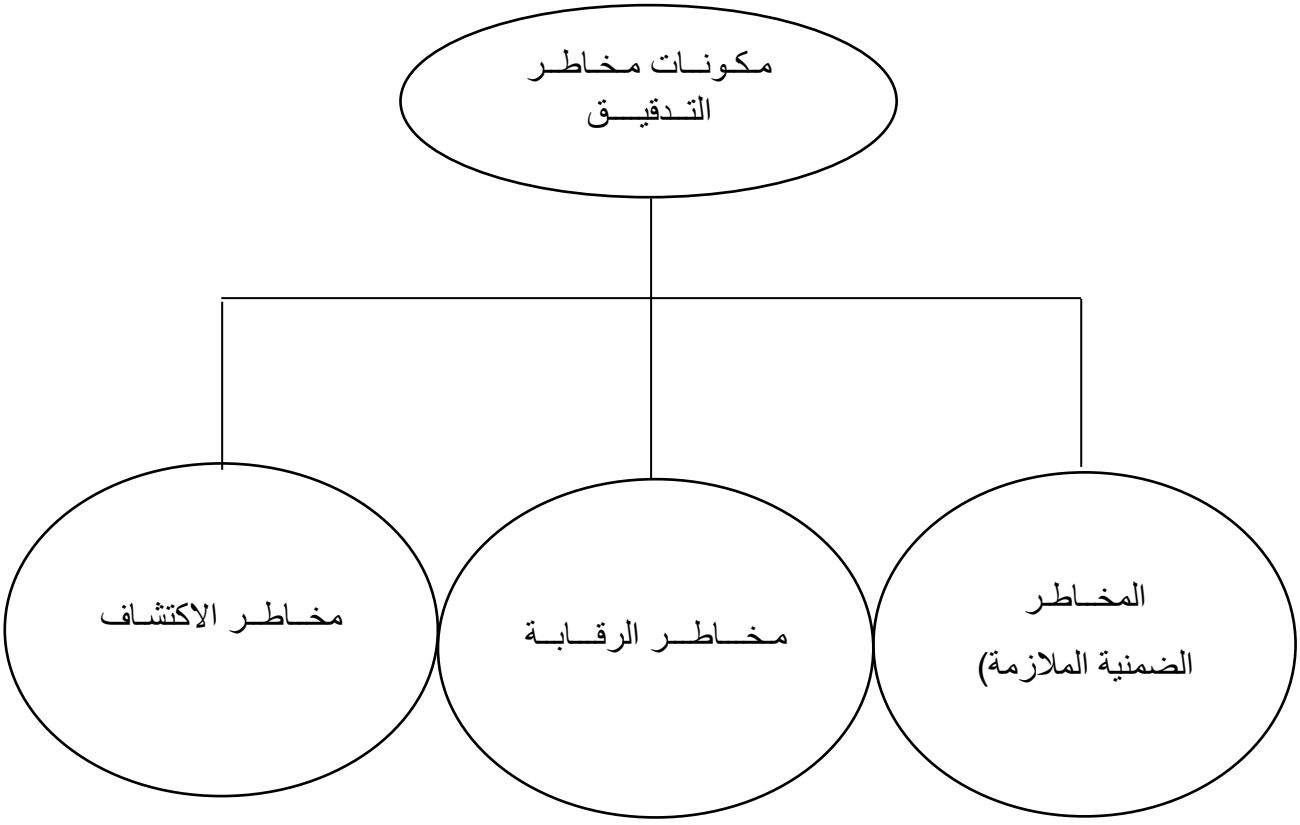

المصدر : (وفقا لدراسة خرواط عصام ،2009)

المبحث الثاني : الاطار النظري حول جودة المعلومات المالية

تعتبر المعلومات المالية عنصر فعال لدى البنوك حيث انها تلعب دورا مهما في التخطيط و اتخاذ القرارات ويعتمد ذلك على جودتها اذ ان عدم توفر خصائص نوعية في هذه المعلومات سيؤدي الى مخرجات عديمة الفائدة .

المطلب الاول : مفاهيم حول جودة المعلومات المالية و خصائصها .

سنناقش في هذا المطلب مفهوم المعلومات المالية و جودتها و خصائصها .

اولا – مفهوم المعلومات المالية :

يرى فياض حمزة ان المعلومات هي المعلومات المكتوبة في التقارير المالية الكاملة او الجزئية كقائمة المركز المالي و قائمة الدخل و قائمة تدفق الاموال ، كما تعرف ايضا انها كل المعلومات الكمية و الوصفية التي تهتم بالقيمة الاقتصادية والتي تم تشغيلها و عرضها عن طريق نظام المعلومات في القوائم المالية الخارجية و في خطط و تقارير التشغيل الداخلية .[1]

أما من وجهة نظر هندريكسن فإن المعلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدي مستقبلها ، و تؤدي الى تخفيض عدم التأكد ، و توصل رسالة الى متخذ القرار تكون قيمتها اعلى من كلفتها و من المحتمل انها تستدعي استجابة متخذ القرار.

ومن خلال ما سبق يظهر لنا تعريف شامل للمعلومة المالية على انها في الاصل بيانات تمت معالجتها لتتمتع بقيمة عالية و تزيد من ثقة متخذ القرار و معرفته ، و تقلل من حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرار و تتنبأ بالمستقبل، الامر الذي ينعكس ايجابا بإعطاء معلومات منسقة و منظمة في شكل قوائم مالية تفيد في اتخاذ قرارات صائبة .

[1] فياض حمزة رملي ، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية** ، الاباي للنشر و التوزيع ، شركة مطابع السودان للعملة ،2011 ، ص30 .

ثانيا – مفهوم جودة المعلومات المالية:

هناك عدة تعاريف للمعلومة المالية لنتقينا منها التعاريف التالية :

التعريف الاول : تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و لتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف و التظليل و ان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية ، ما يحقق الهدف من استخدامها.[1]

التعريف الثاني : ترى المنظمة الاوروبية للرقابة على الجودة (EOQC) ان الجودة هي مجموعة من الصفات التي يتميز بها المنتج او خدمة معينة تحدد قدراته لتلبية حاجات الزبائن .[2]

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن ان نستنتج ان جودة المعلومات المالية هي المعلومات المستخلصة من القوائم المالية والتي تعطينا وضعية البنك بشكل واضح و خالي من الاخطاء كونها نقطة بداية لمتخذي القرارات في البنوك وذلك لتحديد الاهداف و النتائج المراد الوصول اليها .

ثالثا – خصائص جودة المعلومات المالية :

تـؤدي الوظيفـة الماليـة دورها الرئيسي اذا توفرت المعلومات المالية الكافية و الملائمة و بشكل صحيح ودقيـق بالإضافة الى الوقت المناسب ، حيث اصبح لـزاما على متخذ القـرار ان يعرف الواقع الذي يعيش فيه والمحيط الذي يتعامل معه معرفة جيدة و شاملة و عليه تظهر لنا الخصائص التالية التي تتميز بها المعلومات المالية وذلك في سبيل دعم وتوجيه متخذ القرار الى قرار صائب .

1– الخصائص الاساسية :

1 – 1 – الملائمة : هي مدى ملائمة مصادر الاموال المستخدمة مع طبيعة الاصول التي سيتم تحويلها عن طريق هذه المصادر، الامر الذي يتطلب تحليل العلاقة بين التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من استخدام الاصول و بين التدفقات النقدية المترتبة عن استخدام مصادر التمويل لتمويل تلك الاصول[3] ، و لا بد ان تتوفر فيها الصفات النوعية الفرعية المتمثلة في :

- **القـدرة التنبــؤيــة** : التي تعني قدرة المعلومة على التنبؤ بالمستقبل و زيادة الثقة فيها .
- **التوقيت المناسب** : وذلك بحصول المستخدمين على المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات صائبة.[4]

1–2– الموثوقية : الموثوقية يقصد بها ان المعلومة الماليـة يجب ان تكون موثقة في شكل منتوج مادي

---

[1] ماجد اسماعيل ابو حمام ، **اثر تطبيق قواعد الحوكة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، غزة ، 2009 م ، ص54 .

[2] بلية الحبيب ، **اداة الجودة الشاملة المفهوم – الاساسيات – شروط التطبيق** ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، ص 13 .

[3] عدنان تايه دياب النعيمي و آخرون ، **اساسيات في الادارة المالية ، الطبعة الاولى** ، دار المسيرة ، الاردن ، 2007 ، ص 204 .

[4] كمال عبد العزيز المقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة ، طبعة اولى** ، عمان ، 2004 ، ص 293 ،294 ،(بتصرف) .

(ورقي) و مختوم من الجهات الوصية ، بالإضافة الى خلوها من الاخطاء المؤثرة و واتسامها بالحياد و عدم التحيز ، وامكانية الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم كمعلومات تعبر عما يقصد التعبير أو من المتوقع التعبير عنه ، ولتحقيق خاصية الوثوق في المعلومات لابد من توفر الخصائص الفرعية التالية:

- ✓ **المصداقية** : أي أن المعلومات المعبر عنها في القوائم المالية تعكس بصورة صادقة واقع نشاطات المؤسسة ، مع وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) و بين الظواهر المراد التقرير عنها ، و العبرة هنا بصدق تمثيل المضمون و ليس مجرد الشكل ؛
- ✓ **الحياد** : يقصد به عدم التحيز و عدم اختيار المعلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهتمة؛
- ✓ **قابلية التحقق** :أي يمكن للمحاسب أو للمدقق أن يتحقق من الوجود الفعلي للأصل أو من الحدوث الفعلي للالتزام ، كما تشير الى وجود درجة عالية في اتفاق القائمين بالقياس المحاسبي الذي يستخدمون نفس طرق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بان يتوصلوا الى نفس النتائج .

1 – 3 – الاهمية النسبية :

اذا تمكن المحاسبين من إعداد المعلومات المالية الملائمة و التي يعتمد عليها ، فإننا نتوقع ان تفيد هذه المعلومات متخذ القرارات ، ولكي يستفيد منها يجب ان تكون ذات اهمية نسبية آلية، حيث انه سوف يكون مهتما بالمعلومات المرتبطة بالسعر الذي سيحصل عليه عند بيع هذه الاسهم في المستقبل ، و اذا كان المحاسب يستطيع ان يمده بمعلومات موثوق بها يمكن استخدامها فسوف تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرار .[1]

2 – الخصائـص الثـانـويـة:

2 – 1 – قابلية المقارنة: يعني تقديم معلومات تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة.[2]

2 – 2 – الثبـات : وهو ثبات المنشأة في اتباع نفس الطرق المحاسبية لمقارنة النتائج من فترة محاسبية لأخرى .

2– 3 – مقـارنة المنفعـة بالتكلفـة : و تكون بمقارنة التكاليف الكلية للمعلومة مع المنافع المتحصل عليـها، ويتطلب انتاج هذه المعلومات ان تكون المنفعة أكبر من التكلفة .

أما بالنسبة للخصائص التي تتعلق بمتخذي القرار تتمثل في خاصية القابلية للفهم ، حيث يجب الاشارة هنا الى أن الفهم يجب أن يكون من طرف شخص مطلع و مؤهل في الجانب المالي المحاسبي ، وليس من طرف شخص طبيعي كما أن القابلية للفهم هي أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار و تتأثر خاصية

[1] علي جدوع الشرفات ، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** ، الطبعة الاولى ، دار جليس الزمان ، 2010 ، ص 85 .
[2] رضوان حلوة حنان و آخرون ، **اسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي** ، مرجع سابق ، ص 33 (بتصرف).

القابلية للفهم من زاوية مهارة و خبرة من يعد المعلومات من جهة ثم من زاوية مهارة و خبرة من يستخدمها من جهة أخرى .[1]

[1] سبتي اسماعيل ، **مطبوعة دروس في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر** ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2022 ، ص 84 .

الشكل 1 – 2 : مخطط الخصائص الاساسية و الثانوية للمعلومات المالية

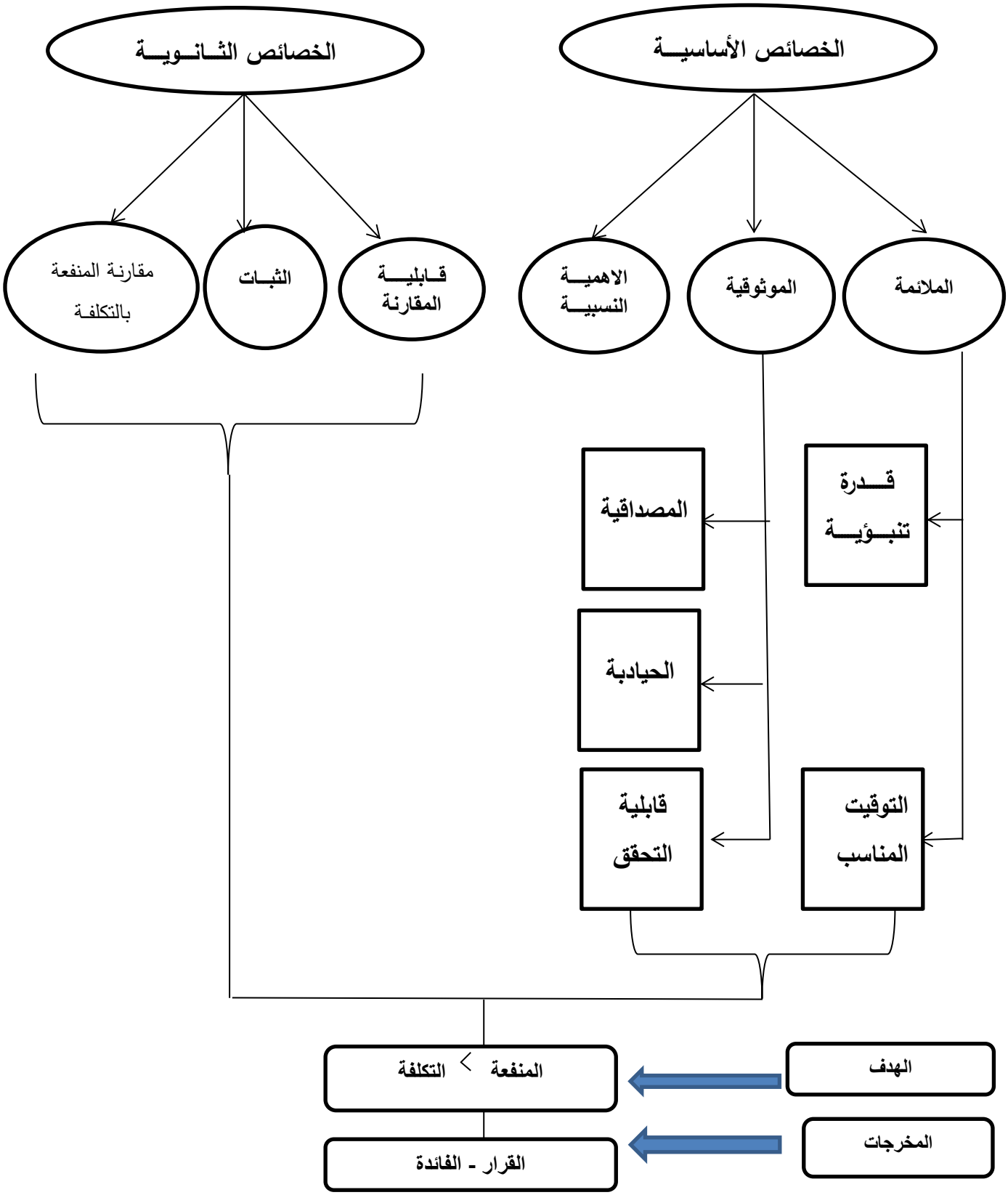

المصدر : من إعداد الطالبتين و وفقا لما سبق

المطلب الثاني : معايير جودة المعلومات المالية و العوامل المؤثرة فيها

هناك عدة مقاييس و عوامل تؤثر على جودة المعلومات المالية نتطرق اليها كالتالي :

أولا – معايير جودة المعلومات المالية :

تعددت مقاييس جودة المعلومات المالية وقد تم صياغتها على النحو التالي :[1]

1 – الدقة: تتأثر جودة المعلومات بدرجة الدقة حيث انه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها؛

2 – المنفعة: تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات و سهولة استخدامها و يمكن ان تكون منفعة شكلية و يعني مدى تطابق محتوى المعلومة و متطلبات متخذ القرار ، او منفعة زمنية و ذلك بتوفر المعلومات في الوقت الذي يحتاجها فيه متخذ القرار ، و هذا ما يرفع من قيمتها بالإضافة الى المنفعة المكانية و هي الحصول عليها بكل سهولة، امل المنفعة التقييمية فهي تقييم المعلومات بالنتائج المتحصل عليها عند تنفيذ القرار و معالجة الاخطاء الناتجة ؛

3 – الفعالية : تعبر عن مدى تحقيق المنشاة لأهدافها من خلال موارد محددة ؛

4 – التنبؤ : يقصد به الوسيلة التي تمكننا من استعمال المعلومات المتحصل عليها في الماضي و الحاضر في توقع احداث و نتائج المستقبل حيث ان هذه التوقعات تستخدم في التخطيط و اتخاذ القرارات ؛

5– الكفاءة :يقصد بها تحقيق اهداف المنشاة باقل استخدام ممكن للمورد ، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات و الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات باقل التكاليف الممكنة التي يجب ان لا تزيد عن قيمة المعلومات .

ثانيا – العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية و أهداف تدقيقها :

1 – العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية :

تتأثر جودة المعلومات المالية بعدة عوامل تختلف حسب طبيعة المعلومة و الاطراف المستفيدة منها ومن اهم هذه العوامل:[2]

1 – 1 – العوامل البيئية :إن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعيش فيها المنشأة تأثر على جودة المعلومات المالية التي يجب تقديمها و مقدارها و اثرها على المنشأة و مقدار الاستفادة منها حيث تختلف المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة الى أخرى ، وقد اثبت معظم الباحثين ان التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع و الاختلاف في الظروف البيئية من بلد الى آخر .

[1] مؤيد محمد الفضل و آخرون ، **المحاسبة الادارية** ، الطبعة 1 ، عمان ن 2007 ، ص 413 ، ص 414 (بتصرف).
[2] ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و اثرها في اتخاذ القرارات ، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية** ،ماجستير علوم التسييرتخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 ، ص 65 .

وبما ان المحاسبة و غيرها من النظم و الانشطة الانسانية هي نتاج بيئتها ، حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف و القيود و المؤثرات الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية و السياسية التي تختلف من وقت لآخر.

و من اهم العوامل التي تؤثر على جودة المعلومات المالية ما يلي :

1 – 2 – العوامل الاقتصادية : يترتب على القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية ، حتى تكون ذات معنى واذا لم يكن لها اي تأثير فستكون عديمة الجدوى و لا طائل منها ، ويكون هذا التأثير من خلال تحسين المعلومات المقدمة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات تساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة و تخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات .

وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد ، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة اذ يتم التركيز على ضرورة توفر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة و لغرض إحكام المراقبة المركزية .

ويعتبر التضخم من اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية ، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية ،لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الاخرى لأغراض القياس و الافصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الاسعار .

1 – 3 – العوامل السياسية : إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل و العمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الاوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في انتاج وتوزيع المعلومات ،و على المؤسسة و المهنة تقع مسؤولية توجيه و تطوير امكانياتهم و قدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على اي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات و بين ما هو ممكن تحقيقه.[1]

1 – 4 – العوامل الشخصية :إن توفر ممارسين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني (التكوين) و تطبيق معايير اخلاقية ، سيؤثر بشكل خاص في اعداد الكشوف المالية ، و بشكل عام

على مصالح الاطراف التي تستعمل هذه الكشوف ، فالكفاءة المهنية و السلوك الاخلاقي لهما اهمية بالغة عند إعداد الكشوف المالية .[2]

[1] رزيقات بوبكر ، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية** ،رسالة ماجيستير ، بومرداس ، 2015 ، ص 110 .
[2] نوي الحاج ، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري** ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد 9 ، 2013 ، ص 39 .

1 – 5 – العوامل القانونية : تتأثر الممارسة المالية سواء في منهاجها او تطبيقاتها المالية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات و التشريعات القانونية و الضريبية و المقاييس التنظيمية الاخرى ، ولا شك ان تلك التشريعات القانونية قد زادت من امكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المالية .[1]

1–6– تقرير مدقق الحسابات : يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الاساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال تدقيق التقارير المالية المنشورة و زيادة الثقة في المعلومات المتوفرة فيها ، ولا تكمن اهمية دور المدقق في تدقيق المعلومات المحاسبية و المالية الواردة في التقارير المالية فحسب بل تمتد الى تقريره ،حيث ان تقرير المدقق ذو اثر كبير على القرارات المتخذة على اساس تلك المعلومات ، كما يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين و غيرهم .[2]

فالمدقق يجب ان يفحص في تقريره ما اذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها ام لا ، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المنشأة بتطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى .[3]

2 – أهداف تدقيق المعلومات المالية :

إن الغاية الاساسية من تدقيق المعلومة المالية هي العمل على اصدار معلومة مالية صادقة ، و هو المنطلق او الركيزة الاساسية التي تمثل الارضية الاولية لمدقق الحسابات عند الانطلاق في عمله ، حيث يجتهد هذا الاخير في تطبيق اعلى مستويات الامان و الحيطة لتحري صدق المعلومة بجمع اكبر قدر ممكن من الادلة و الاثباتات ، التي ترسخ عنده خلفية صادقة عن المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسة ، لينقل هذه الخلفية لكل مستخدمي التقارير المالية الخاصة بالمؤسسة إثر المصادقة على هذه القوائم و التقارير ، فمدقق الحسابات يخاطب جميع المتعاملين المرتبطين بالمؤسسة سواء كانوا خارجيين او داخليين من خلال :[4]

- ✓ الامر الاول : وضع تأشيرته و ختمه على القوائم المالية او التقارير المنشورة وهي العملية التي تلخص جميع عبارات الصدق و الامان في المعلومة المالية و تضفي صبغة الجودة عليها .
- ✓ الامر الثاني : تقرير المدقق هو الوثيقة التي من شانها ان ترفع من درجة موثوقية و شفافية القوائم المالية الامر الذي يعمل على رفع مستوى جودة المعلومات المالية الى الاحسن ، و ان تحديد اهداف المعلومة المالية نابع من تحديد اهداف التقارير المالية و هي نقطة بداية تطبيق منهج فائدة المعلومات

---

[1] بلمداني محمد ، **مشاكل القياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية و اثرها على جودة المعلومات المالية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة البليدة 02، 2021 ، ص 149 .

[2] قمان عمر ، باكرية علي ،**اهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المالية في ترشيد قرارات الاطراف الداخلية و الخارجية للمؤسسة الاقتصادية** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 04 ،العدد01 ، 2019 ، ص 137 .

[3] احمد ياسر واسوف ، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الادارية ، دراسة عملية للمجمع الانتاجي الوطني** ، مذكرة ماجيستير ، الجامعة الافتراضية السوري ، 2020 ص 17 .

[4] عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة ذات السلاسل** ، الكويت 1990 ص 194 .

المالـيـة و المحاسبية ، في ترشيد قرارات المستفيدين الرئيسيين.... اي ان المعلومات الجيدة هي المعلومات الاكثر فائدة في ترشيد القرارات.

حيث يحتاج مستخدمي المعلومات المالية الى نوعين من المعلومات لاتخاذ القرارات الملائمة :

- ✓ النوع الاول : المعلومات الاساسية (القوائم المالية)
- ✓ النوع الثاني : تعليق و مناقشة هذه القوائم (الراي المحايد للمدقق المتضمن في قراره).

و من هنا زادت الحاجة لخدمات مدقق الحسابات او الخبير المحاسبي لعدة اسباب اخرى ظهرت منها :

- ✓ تضارب المصلحة بين مختلف الاطراف : حيث يتولد اختلاف في الراي بين مستخدم المعلومة و معدها مما يؤدي الى تضارب في المصالح و هو ما يولد الحاجة الى تدقيق للمعلومة ومطرف مهني و محايد و ذو كفاءة ؛
- ✓ الاهمية النسبة للمعلومة المالية : اعطى النوع الاقتصادي و التعدد الملاحظ في النشاطات قدر عال من الاهمية للمعلومات المالية لاتخاذ القرارات مما استوجب على المدقق ضرورة التأكد منها ؛
- ✓ صعوبة و تعقيد المعلومة المالية ؛
- ✓ الفصل بين المهام و المتطلبات .

ثالثا – دور مدقق الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية :

يكمن دور مدقق الحسابات لتحسن جودة المعلومات المالية في كشف مواطن الغش و التلاعب انطلاقا من أهداف و مناهج و نطاق تدقيق المعلومة المالية، تحقيقا لمعايير جودتها ، إدراكا لمعايير الجودة عند متخذي القرار في آخر مرحلة و هي النشر ، معتمدا في ذلك على خطوات و معايير مقننـة في جملة من المراسيم و التعليمات المستقاة من المجلس الوطني للمحاسبة و الممثل لوزارة المالية .[1]

المطلب الثالث: تحليل جودة المعلومات المالية و تأثيرها على مستخدميها:

هناك علاقة وطيدة بين جودة المعلومات المالية و الاداء المالي للمؤسسة ، وهذا ما يدفع المستخدمين الى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية و الجداول و النسب من أجل الوصول الى قرارات صائبة .

أولا – تحليل جودة المعلومة المالية:

تختلف المعلومة المالية على مستوى القائمة المالية عنها في التقارير المالية ،غير أن إعداد القوائم المالية يخضع بالأساس الى الطابع القانوني الموضوع وفق النصوص و التشريعات ، التي تلزم الإمداد بالمعلومة المالية من خلال " قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حـركة رؤوس الأموال " في حين تتضمن التقارير المالية معلومات اشمل و اوسع مثل :(التوظيف ، التسيير ....)،إلا أن توفر جل الخصائص المحددة لجودة المعلومات المالية أمر لا مفر منه سواء كان على مستوى القائمة أو

[1] حورية برحايل ، **أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية** ،جامعة ام الباقي ، الجزائر ، 2021 ، ص 33 (مرجع سابق).

التقرير ، حيث نص القانون 07 – 11 " المتضمن النظام المحاسبي المالي" الى تغليب المظهر الموضوعي على المظهر القانوني إلا أن هذه النقطة الجوهرية تكون في الغالب على مستوى التقارير المالية ، فعندما نقول التقارير المالية نعرض صورة أشمل للمعلومة منها بالقوائم المالية .

يمكن للتقارير المالية أن تحمل أنواع متعددة من المعلومات المالية ، لاحتوائها على عدة وسائل لتوصيل المعلومات المالية ذات الصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

إن الاختلاف في قيود عرض المعلومات المالية يخلق الاختلاف بين الاثنين ، ذلك وأن تحليل القوائم المالية يخضع لقواعد صارمة تنظيمية ، يكون تحليلها اختياريا من طرف الادارة ضنا منها أن تحليلها مفيد للأطراف الخارجية ، غير أن المعلومة المالية الموجودة على مستوى التقارير المالية تتخذ أشكالا مختلفة وتتناول موضوعات عديدة تعد بعدد المستخدمين كل حسب متطلباته :

1- مستخدمو المعلومات المالية المحاسبية :هم الفئة صاحبة القرارات على مستوى اعلى هرم السلطة في المؤسسة المخولة حقا في اتخاذ القرارات الاستثمارية و غيرها ، من خلال ذلك فإن الحكم على المعلومة المالية " بالجودة أو غير ذلك " يرجع الى مدى قدرتهم على فهم المعلومة ، و بالتالي فإن القدرة التحليلية للمعلومة المالية عند هؤلاء الأفراد تلعب دور أساسي في تشريح مفهوم الجودة .

لذلك نقول أن المستوى المعرفي عند هذه الفئة بالمجال المالي لابد و أن يكون على أعلى مستوى ليمكنهم من تجاوز مستوى السطحية في قراءة المعلومة المالية .

2 – المحدد الرئيسي: يبرز هذا الشكل أن درجة منفعة المعلومة المالية هي الركيزة الأساسية في تحليل جودة المعلومة ،انطلاقا من فرضية(أن المعلومة المالية غير نافعة غير مجدية) فهي ليست ذات جودة .

في تحليلنا نجد أن المحدد الرئيسي هنا يركز هو ايضا على عامل خفي و هو "الاستدلال " أذ أن اشكالية تحديد معيا المنفعة يقف حائل أمام الحكم على درجة منفعة المعلومة المالية ، حيث يذهب الكثير من المختصين الى الأساس الاستدلالي في المعلومة المالية المستنبط من مختلف القراءات المالية للمعلومة ،وهو الامر الذي يحبذه اصحاب القرار في استقائهم للمعلومة من التقارير المالية بدل القوائم .

3- تحديد النوعية بالنسبة للمستخدمين : تحدد نوعية المعلومة عند مستخدميها من منطلق قابليتها للفهم ، إذ أن قدرة اصحاب القرار على فهم المعلومة لا يفي بالغرض إن كانت المعلومة المالية التي بين يديهم في حد ذاتها غير قابلة للفهم ، وعليه فإن عاملي المعرفة و الاستدلال يصبحان في أدنى مستوياتهما على اعتبار الركيزتين الأوليتين " القدرة على الفهم ، تحقيق المنفعة " .

4 – الخصائص الاولية لاتخاذ القرار : تعكف هذه الركيزة على ترتيب الخصائص وفق المنهج الرأسي المكافئ بين (ملائمة المعلومة ، الثقة في المعلومة)، بمفهوم شامل لخصائص المعلومة المالية التي تم التفصيل فيها سابقا و التي صنفت ضمن الخصائص الفرعية بحسب الشكل .

من هنا نكتشف أن تحليل جودة المعلومة المالية في الاساس مرتكزة على قدرة المعلومة المالية على اداء ما أعدت لأجله على اكمل وجه و بدون تحفظات تذكر .

الشكل 1 – 3 :الركائز الاساسية في تحليل جودة المعلومات المالية

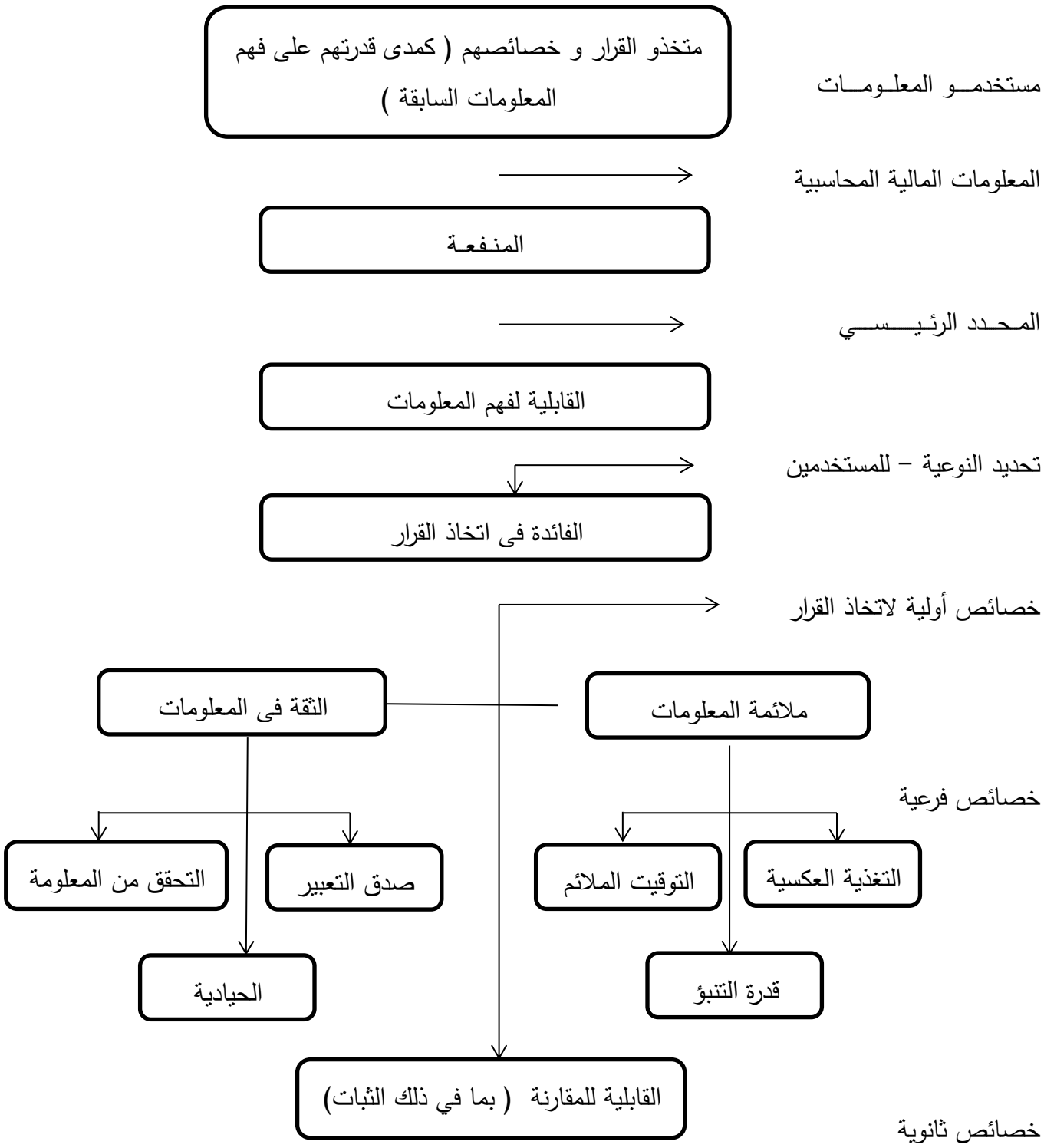

المصدر (محمد امين لونيسة ،2017)

المبحث الثالث : فعالية التدقيق المبني على ادارة المخاطر في تحسين جودة المعلومات المالية :

في المحاسبة تعتبر الدقة بالغة الاهمية، فالقوائم المالية المدققة تعطي الثقة في البيانات المالية للمؤسسة و الإفصاحات المصاحبة لها من طرف مدقق الحسابات بعد التدقيق .

المطلب الاول : تدقيق القوائم المالية و اهميته :

أولا – تعريف التدقيق المالي و المحاسبي: حسب (Collins et Vallin) هو اختبار تقني صارم بأسلوب بناء، يقوم به شخص مهني مؤهل ومستقل هدفه اعطاء راي مبرر حول نوعية ومصداقية المعلومات المالية للمؤسسة، ومدى الوفاء بالالتزامات في كل الظروف و احترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بيها ، ومدى تمثيل المعلومات لصورة الصادقة و الوضعية المالية ونتائج اعمال المؤسسة .

ثانيا – اهداف التدقيق المالي و المحاسبي : إن الهدف الاساسي للتدقيق هو ابداء راي فني و محايد ، مؤيد بأدلة وقرائن حول مدى صدق و شرعية القوائم المالية للمؤسسة والمقصود بذلك :

- ✓ **شرعية القوائم المالية :** اي ان اعدادها تم باستناد الى القوانين و القواعد او المعايير المحاسبية السارية.
- ✓ **صدق القوائم المالية :** اي انـها تمثل بصدق واقع المؤسسة والمعاملات الاقتصاديـة التي قـامت بيـها والاحداث الاخرى و الظروف التي اثرت فيها , وبالتالي امكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات, والصدق لا يعني الصحة او الحقيقة المطلقة, لان ذلك غير ممكن في الواقع.

المطلب الثاني : مراحل تدقيق القوائم المالية وفرق بن القوائم المدققة و غيرها :

اولا – مراحل تدقيق القوائم المالية :

يمر تدقيق القوائم المالية بثلاث مراحل :[1]

1 – التخطيط و تقييم المخاطر: تتضمن المرحلة الاولية تشكيل فريق تدقيق ووضع مبادئ توجيهية عامة لإجراء تدقيق فعال ، الخطوة التالية هي تحديد أي مخاطر قد تؤدي الى اخطاء مادية في البيانات ، قد يتطلب تحديد مثل هذه المخاطر ان يكون لدي المدقق معرفة تامة و دقيقة لبيئة الأعمال التي تعمل فيها المؤسسة .

2 – اختبار الضوابط الداخلية : تتضمن هذه المرحلة تحليلا نقديا للضوابط الداخلية التي اعتمدتها المؤسسة و مستوى فعاليتها في القضاء على اي احتمال لأخطاء جوهرية في البيانات المالية ، يمكن ان تشمل هذه الضوابط الداخلية الأنظمة و العمليات الآلية الي تستخدمها المؤسسة لضمان كفاءة تشغيلية عالية، و حماية الأصول و ضمان الابلاغ عن جميع المعاملات بدقة.

[1] مصطفى بن قطيب ، صاحب و مدير مشروع موقع الانترنيت motaber . com .

3 – الاختبار الموضوعي : في هذه المرحلة يبحث المدقق عن ادلة جوهرية و التحقق من الحقائق الارقام الواردة في البيانات و التي قد تشمل ما يلي:

- ✓ الفحص المادي للأصول اذا لزم الامر .
- ✓ التحقق من الارقام المسجلة في الكشوف و المستندات و السجلات الفعلية مع المؤسسة .
- ✓ أي تأكيدات خارجية للمعاملات المالية و تفاصيلها التي أبلغت عنها المؤسسة، و يتضمن هذا غالبا تحققا مستقلا من هذه البيانات من البنوك أو أي كيانات تجارية تعمل معها المؤسسة.
- ✓ مسؤولية تدقيق البيانات المالية تكون من طرف الادارة و ذلك بالحفاظ على نظام محاسبة محدث و سليم و اعداد البيانات المالية .
- ✓ المدقق مسؤول عن تكوين و ابداء الآراء حول البيانات المالية لا يعف تدقيق البيانات المالية الادارة من مسؤوليتها .

ثانيا – اهمية تدقيق القوائم المالية:

تتمثل اهمية القوائم المالية في ما يلي:[1]

اصبحت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي اكثر طلبا مما كانت عليه في السابق نظرا لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية , كما ان القوائم المالية تعتبر عنصر فعال للآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الى المستخدمين ، ويكمن دور التدقيق المحاسبي في ما يلي:

- ✓ جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير و طرق المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ زيادة موثوقية و مصداقية القوائم المالية و زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية .

ثالثا – الفرق بين البيانات المالية المدققة و غير مدققة :

عند قيامنا بالمقارنة بين البيانات المالية المدققة وغير مدققة نلاحظ الاختلافات الرئيسية التالية :[2]

1 – من حيث الإعداد:

- ✓ يمكن لأي محاسب إنشاء بيان مالي غير مدقق ، المحاسب العام المعتمد هو الذي بإمكانه إعداد بيان مالي مدقق.

[1] محمد احمد خليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة، مصر، العدد الاول، 2005 ، ص 26.

[2] مصطفى بن قطيب ، صاحب و مدير مشروع موقع الانترنيت motaber . com (سبق ذكره) .

- ✓ الثقة فعندما يقدم بيان مالي غير مدقق لا يمكن للشخص الذي يراجع هذه البيانات أن يثق تماما في أنه مدقق ،أما البيان المالي المدقق فهو بحكم تعريفه مراجعة شاملة و مهنية مما يزيل كل الشكوك حول دقته.

2 – من حيث الزمن :

- ✓ من السهل جدا إعداد بيان مالي غير مدقق و في وقت وجيز في حين أن البيان المالي المدقق يستغرق فترة أطول قد تصل لأسابيع أو أشهر .

3 – من حيث التكلفة :

- ✓ البيانات المالية غير مدققة تكلف أموالا أقل لإعدادها من البيانات المالية المدققة ،لأن المبلغ الدي يدفع للمحاسب العام المعتمد يختلف عما يدفع للمحاسب الخارجي أو الفريق المحاسب الخاص المكلف بإعداد البيانات من طرف الشخص المعني .

4 – من حيث الشرعية :

- ✓ عند التقدم للحصول على تمويل تجاري إضافي ، سيحتاج الى تقديم بيانات مالية مدققة ،لأن البيانات المالية غير مدققة لا تتضمن ضمانا للدقة فالمستثمرين و المقرضين لا يعتبرونها شرعية في غالب الأحيان .

من خلال هذه الاختلافات تستخلص أن السمة الأساسية للبيانات المالية المدققة هي مشاركة محاسبين قانونيين.

المطلب الثالث :العلاقة بين التدقيق المبني على ادارة المخاطر و دوره في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

يعتبر نطاق التدقيق مقتصرا عادة على ما إذا كانت المعلومات المالية معدة بكافة نواحيها الهامة ، و فقا لإطار اعداد التقارير المالية وكنتيجة لذلك تظهر العلاقة التي تربط بينهم .

أولا – العلاقة بين التدقيق و جودة المعلومات المالية

تعد المعلومات المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي المالي نظرا لمساعدتها عديد المستخدمين الداخليين و الخارجيين عن المؤسسة ، في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتسمة بالرشاد على اعتبار جودتها.

إن توفير المعلومة المالية ليس هدفا بحد ذاته و إنما ضرورة توفير معلومة مالية ذات جودة هو الاساس، ونقصد بذلك ان تكون المعلومة المالية ذات محتوى اعلامي نفعي يولد الاستفادة لمستخدمي المعلومة .

فلم تعد عملية تحويل البيانات الى معلومات بعد معالجتها كافية بل لابد من الاخذ في الحسبان شرطان اساسيان وهما :[1]

- ✓ ان المعلومة الناتجة يجب ان تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار.
- ✓ ان المعلومة الناتجة تزيد من معرفة متخذي القرار للفصل في القرارات المستقبلية.

ثانيا- اثر التدقيق القائم على اساس ادارة المخاطر في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

1- المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية :

ان المحتوى المعلوماتي يعتبر نقطة الارتكاز التي يرتكز عليها متخذي القرارات عندما يتخذون قراراتهم الاستثمارية و الائتمانية ، و قد عرف المحتوى المعلوماتي وفق النظرية المحاسبية على انه " ذلك المحتوى الذي ينظر الى المقاييس المالية على انها غنية بالأحداث و المعلومات المفيدة فهي ليست مجرد قيمة محددة بل ابعد من ذلك حيث ان هذا المحتوى ينشأ بمجرد وصول المعلومة قبل اقرارها من مصدرها الاصلي" و عرف ايضا انه قيمة المعلومات التي تعرضها أو تحتويها البيانات المالية لاتخاذ القرارات المالية" كما يشمل المحتوى المعلوماتي القوائم و التقارير المالية و غير مالية وخطط الادارة و التنبؤات المستقبلية ومدى تطبيق معايير الاستدامة .

2 - اثر التدقيق المبني على ادارة المخاطر في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية :

يعد تقرير مراقب الحسابات المنتج النهائي لمراحل العملية التدقيقية ووسيلة الابلاغ عن نتائج عملية التدقيق الى الاطراف المستخدمة للمحتوى المعلوماتي هذا ما ذهب الية البعض من ان المدقق الخارجي " يعد عملية اتصال متكاملة ، يمثل فيها التقرير أداة الاتصال التي تحمل الرسالة الموجهة لمستخدمي هذا التقرير ، و في ضوئه يمكن ان تتخذ قرارات ، و تحدد مواقف ، و تدور مناقشات.[2]

كما ان راي مدقق الحسابات يتسم بالخطورة وله آثار و عواقب على الكثير من الاطراف ومن نواحي عديدة منها:

- ✓ إن رأي مدقق الحسابات قد يؤدي الى توجيه اتهامات و إجراء تحقيقات و ربما و ربما حتى العزل و المحاكمة لموظف او لمسؤول مختص .
- ✓ قد يؤدي رأي مدقق الحسابات الى تخفيض الضرائب المستحقة أو زيادتها وذلك يتم بتخفيض الارباح الخاضعة للضرائب أو زيادتها .

[1] حورية برحايل ، **أهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية** ،جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، الجزائر 2021 ، ص 33 (مرجع سابق) .

[2] ستار جابر خلاوي الحجامي ، **دور التدقيق المبني على اساس المخاطر في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية** ،كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة واسط ،2021 ،ص 502 (مرجع سابق)

- ✓ احتمال ان يتسبب في اهتزاز المركز المالي للوحدة الاقتصادية وفقدان الثقة فيها فيؤدي الى عدم الثقة فيه من قبل المستفيدين فإذا كانت هناك اشاعة مالية يترتب عليها اشهار افلاس بعض المصارف مكيف سيؤول الحال بها و كان ذلك بمقتضى رأي مدقق الحسابات .

لذلك يري الباحثون ان تعزيز المحتوى المعلوماتي يعتمد على سلامة ابداء الرأي لمدقق الحسابات على البيانات المالية و يمكن القول ان التدقيق المبني على ادارة المخاطر يؤدي الى الوصول الى نتائج ذات مصداقية عالية.

خلاصة الفصل

لقد أصبح التدقيق المبني على ادارة المخاطر احد اهم الوسائل و الدعائم الاساسية التي يجب على المؤسسات الاقتصادية ان تقوم عليها خاصة المنظومة البنكية ، وباقتناع المؤسسات المالية و تأكيدها على تطبيق التدقيق لضمان أداء فعال وجودة عالية لسيرورة الاعمال .

و نظرا للدور الذي تلعبه البنوك في تمويل الاقتصاد وجب التركيز على التدقيق المبني على ادارة المخاطر في البنوك و في كل المؤسسات المالية من اجل مكافحة الفساد وتحقيق الاداء الفعال في هذه المؤسسات ، و ذلك وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية التي تتماشى مع المعايير الدولية من اجل اتباعها و تطبيقها من طرف المدققين اثناء تأدية مهامهم .

ان يؤدي ترسيخ مهنة التدقيق و التطبيق الفعلي لمعاييره ، الى نجاح عملية تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك من خلال الحصول على معلومات موثوقة و دقيقة تتميز بالملائمة و المصداقية ن و هذا ما ينعكس ايجابا على البنوك بالسمعة الحسنة و الثقة العالية على المستوى الداخلي و الخارجي .

الفصـــل الثـانـــي

دراسـة ميدانيـة لبنـك الفلاحـة

و التنميـة الريفيـة بتيـارت B.A.D.R

تـمهـيـد:

بعدما تم التطرق في الفصل الأول من هذا البحث إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتدقيق المبني على إدارة المخاطر وجودة المعلومة المالية لإبراز العلاقة بينهما، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى جانب التطبيقي لدراسة، والتي قادتنا إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى ولاية تيارت، أين سيتم التعرف على واقع التدقيق بالبنوك ومساهماته في تحسين جودة المعلومة المالية

وعليه سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية اعتماد على أسلوب المقابلة لاختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ،أهدافه و مهامه ،الهيكل التنظيمي.

المبحث الثاني: المخاطر التي تعترض البنك و دور التدقيق الداخلي في تجنبها.

المبحث الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج و أهمية تدقيق المعلومة المالية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الاول: بطاقة تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ، أهدافه و مهامه ،الهيكل التنظيمي:

لقد قمنا في هذه الدراسة بالإسقاط الواقعي لدور التدقيق في جودة المعلومات التالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

أولا – نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بـ 327 وكالة و 39 مجمع جهوي .[1]

ثانيا – تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1– مرحلة 1982 – 1990 : خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

[1] احصائيات من البنك محينة بتاريخ 2021/06/30 .

2 – مرحلة 1991 – 1999: بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك.

3 – مرحلة 2000 – 2021: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي :

- ✓ 1991: تم الانخراط في نظام سويفت "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية ؛
- ✓ 1992: تم وضع نظام "SYBU" يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل العمليات البنكية ؛
- ✓ 1993 : الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية ؛
- ✓ 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛
- ✓ 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد للعمليات في الوقت الحقيقي Télétraitement ؛
- ✓ 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك (CIB)؛
- ✓ 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي؛
- ✓ 2001 : سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس La Banque Assise مع خدمات مشخصة ؛

- ✓ 2002 : تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك ؛
- ✓ 2004: لقد كانت هذه السنة مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة Télécompensation، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز (72 ساعة)، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر . كما عمل مسؤولو بنك بدر على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية Les Guichets Automatiques des Billets المرتبطة ببطاقات الدف؛
- ✓ 2009 : وضع الصيغة الجديدة للوكالات OCA مختصر لـ (commeriale Agence Organisation) التي أعطت هيكلا تنظيميا جديدا للوكالات بدءا بتلك المركزية ثم تعمم تدريجيا لجميع فروع الهيكل التنظيمي الموافق لهاته الصيغة مدرج في آخر هذا المطلب ؛
- ✓ 2011 : شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشرة على حساباتهم و طلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت والسماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد ومختلف التعاملات المالية والمصرفية. أيضا قام بنك BADR بتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتوفير البطاقات؛
- ✓ 2017 اعتماد نظام المعلومات الجديد FLEXCUBE الذي يسمح بالتحول نحو مركزية التعاملات. تم التحول نحو هذا النظام تدريجيا عبر كل الوكالات والمديريات وبذلك التخلي عن سابقه SYBU الى غاية نهاية سنة 2018.

ثالثا – المفتشية الجهوية و التدقيق بتيارت :

- تاريخ الإنشاء :2010/01/01 .
- رمزها: 184 .
- نشاطها : التدقيق و التفتيش على مستوى الولايات التابعة لها من طف المدقق الداخلي .
- الولايات التابعة لها : أدرار ، الاغواط ، بشار ، تيارت ، الجلفة ، المدية ، المسيلة ، ورقلة ، تمنراست ، عين الدفلى ، غرداية ، تيميمون ، سيدي بلعباس ، جانيت ،المنيعة ، عين صالح . توقرت ، ايليزي ، تيندوف تيسمسيلت .
- المجمعات : لها 09 مجمعات جهوية ، و 74 وكالة ، تابعة للمفتشية العامة للجزائر العاصمة .

المطلب الثاني : أهداف و مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

أولا – أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

يهتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع30 % من التجارة الخارجية بالجزائر، وهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

– توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛

– تحسين نوعية وجودة الخدمات ، وتحسين العلاقات مع الزبائن؛

– الحصول على أكبر حصة من السوق ؛

– تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية .

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك بمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه برفع

حجم الموارد بأقل تكاليف؛ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛ وتسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة .

ثانيا– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف و الصندوق ؛
- ✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع والمشاركة في تجميع الادخارات ؛
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ؛
- ✓ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها ؛
- ✓ تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة المنتجات والخدمات المقدمة ؛
- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار؛
- ✓ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية ،

– تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،

– الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي .

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

– تطوير قدرات تحليل المخاطر ؛

– إعادة تنظيم إدارة القروض؛

– تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد .

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تلخصت أهم محاوره في:

– إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛

- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته) ؛

- احترافية العاملين؛

- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى؛

- تطهير وتحسين الوضعية المالية؛

- الصيرفة والتجارة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثالث : التنظيم على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف واستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي .

أولا – التنظيم المركزي :يضم هذا التنظيم :

1 – مجلس إدارة Conseil d'administration والمدير العام Directeur Général.[1]

2 – مديريات عامة مساعدة على رأس كل منها مدير عام مساعد ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .[2]

إضافة إلى ما سبق توجد المفتشية العامة ، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم اللامركزية، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش للمفتشات الجهوية الخمس لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤولياتها.

ثانيا – التنظيم اللامركزي : اما هذا التنظيم فيظم:

1 – المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E) : التي تتولى مهمة تنظيم تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها،غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 39 مجموعة جهوية للاستغلال.

[1] بقرار من وزير المالية بتايخ2021/04/29 .
[2] احصائيات محينة بتاريخ 2021/06/30 .

2 – الوكالة المحلية للاستغلال (A.LE) : تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا 327 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني. كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب: 31 مشروعا بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982 مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص كيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة وحسب نوع القرض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للاستغلال التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها، ويتم تحويل الملف إلى المديرية المركزية المختصة بها .

الشكل 2 – 1 : الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

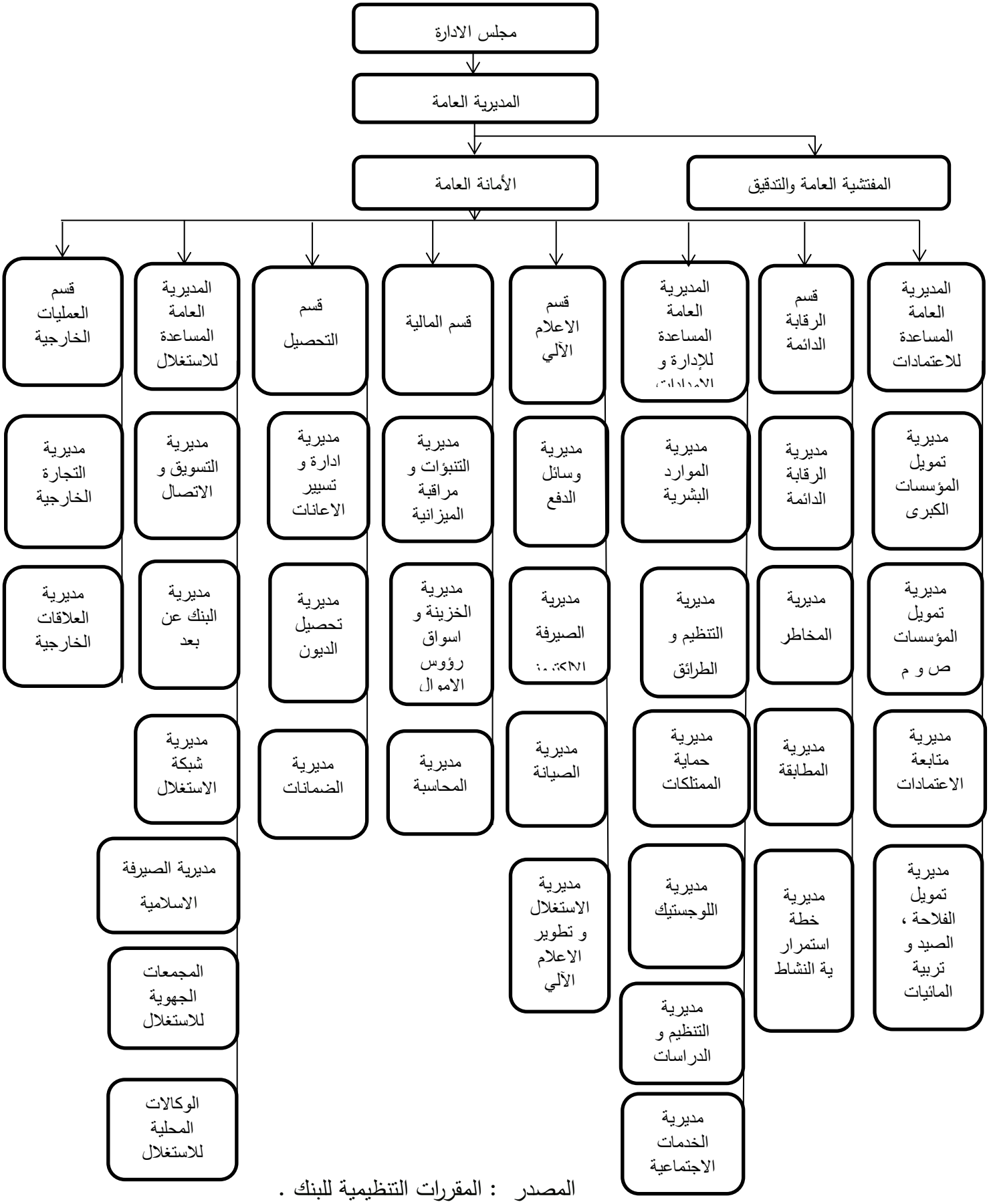

المصدر : المقررات التنظيمية للبنك .

الشكل 2 – 2 : الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية للاستغلال

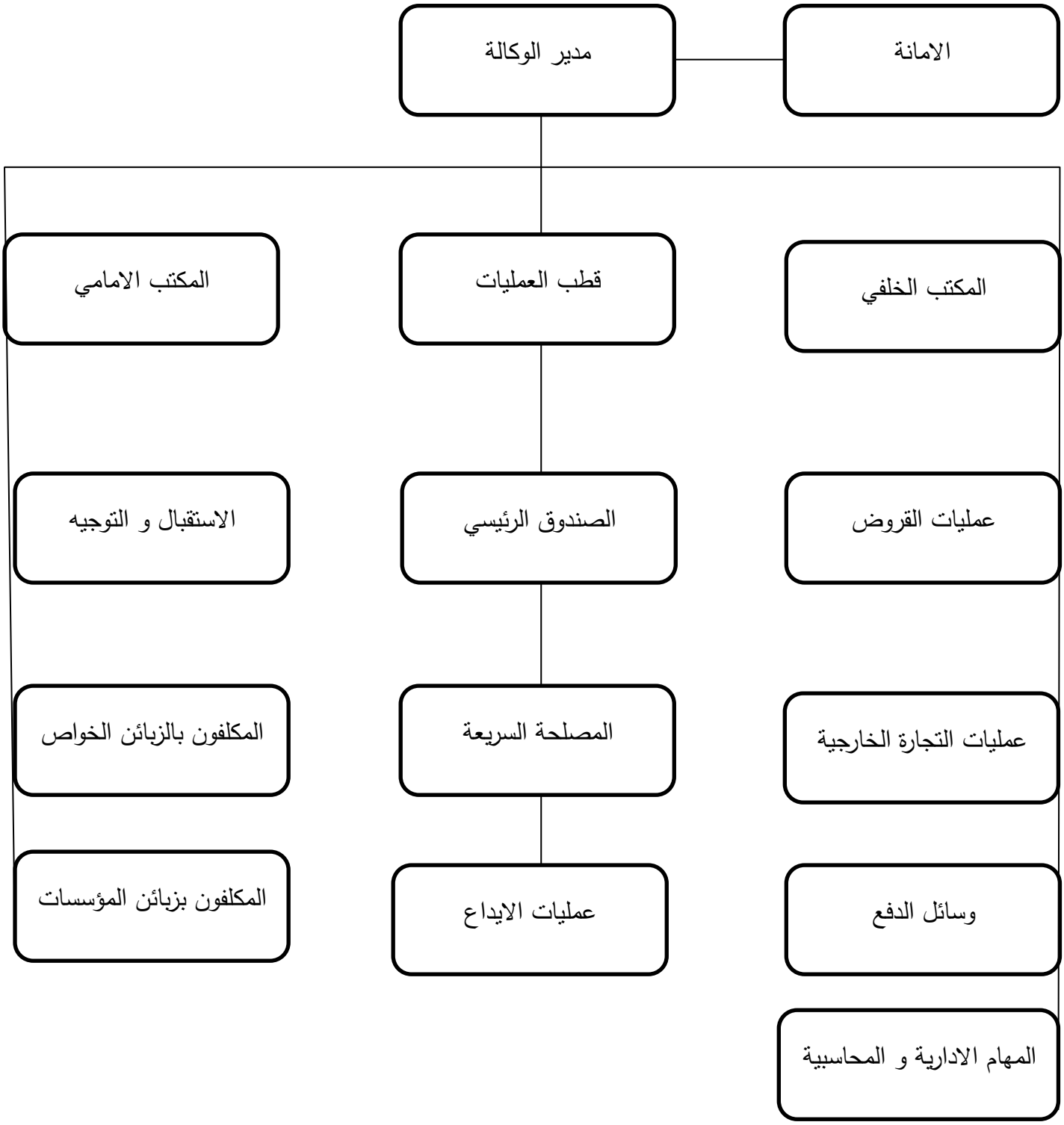

المصدر : المقرر التنظيمي للبنك رقم 53 الصادر في 2009/04/26 .

المبحث الثاني: المخاطر التي تعترض البنك و دور التدقيق الداخلي في تجنبها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر العمل البنكي ، ودور التدقيق الداخلي في إدارتها وتسييرها، و محاولة تجنبها أو ايجاد حلول نهائية لها وهذ ما سنتناوله ضمن النقاط التالية:

المطلب الأول : أنواع المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة التنمية الريفية والرقابة عليها

أولا – أنواع المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة التنمية الريفية

المخاطر التي تتعرض لها الوكالة تتمثل في مخاطر السوق(مخاطر سعر الصرف، مخاطر معدل الفائدة....) وهذه الأخيرة لا تهتم بها الوكالة، لأنه لا توجد تنافسية بين البنوك لاعتبارها تابعة للدولة .

المخاطر الائتمانية وتتمثل في عدم قدرة المقترض على رد المبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه، وتعتبر أهم المخاطر التي تهتم بها الوكالة وتحاول تجنبها.

ثانيا – الرقابة على المخاطر المصرفية داخل بنك الفلاحة التنمية الريفية

لقد نص النظام 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك في مادته الثانية على مختلف المخاطر الممكن أن تواجه البنك والمتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها.

ففي المادة 16 من نفس النظام نصت على عملية التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات سواء المتضمنة في حسابات الميزانية ، خارج الميزانية وحسابات النتائج، والمعلومات الواردة في الملحق الناتجة عن المحاسبة، وذلك بإعادة تشكيل مجموع العمليات حسب التسلسل الزمني، إثبات كل معلومة بفضل وثيقة أصلية يمكن من خلالها الرجوع إلى المستند التلخيصي.

أما في المادة 24 من نظام اختيار مخاطر القروض فيعتمد على الضمانات المحصل عليها، وتحليل محيط المؤسسات يأخذ بعين الاعتبار الوثائق المحاسبية لهذه المؤسسات، كما يدرج معيار المردودية من خلال عملية التحليل التقديري للأعباء والنواتج بأكبر قدر من الشمولية، كما يلتزم البنك في المادة 29 بوضع نظاما لتقدير مخاطر الائتمان المترتبة عن عجز طرف مقابل.

ضمن المادة 31 والتي تخص نظام تقدير مخاطر السوق تنص على عدم توفر طريقة للتقييم، لذلك يجب على البنك القيام بتغطية مخاطر السوق من خلال متابعة العمليات المحققة في الأسواق لحسابها الخاص عن طريق التسجيل اليومي لعمليات الصرف، وكذا العمليات المتعلقة بمحفظة تحويل أوراقها المالية.

كما نصت المادة 32 على انتظار البنوك لصدور نصوص متعلقة بتقدير و تغطية مخاطر المعدل، ومخاطر التسديد وضبط مراحل التسديد.

ثالثا – معالجة المخاطر المصرفية داخل بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

بعد مقابلتنا للمسؤول عن مصلحة التسيير الإداري توصلنا إلى أن:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية يتعرض للمخاطر الائتمانية فقط وذلك بتقديم قروض للعملاء، وبعد مرور مدة معينة يتبين أن صاحب القرض عاجز عن سداد القرض والفوائد المترتبة عليه، في هذه الحالة تصبح الوكالة في نزاع مع المقترض وتطرح القضية أمام العدالة فإذا لم يتم تحصيل القرض يقوم المكلف بالمحاسبة بإدراج قيمة القرض ضمن المستحقات المشكوك في تحصيلها، ثم ترسل إلى المديرية الجهوية بعدها إلى المديرية العامة.

ومن أجل تقديم قرض معين تتقيد الوكالة بسقف محدد من طرف المديرية العامة وفق جدول معين بحيث إذا تجاوزت قيمة القرض السقف المحدد ترسل الملف إلى المديرية الجهوية ثم إلى المديرية العامة للنظر في ملف طلب القرض.

فيما يتعلق بمردودية عمليات القروض فالوكالة تطبق معدل للفائدة على القروض يفوق معدل الفائدة على الأموال المودعة لتحقيق هامش ربح بالإضافة إلى العمولات المتأتية من الحصول على دفاتر الشيكات، والفوائد المتأتية من منح أمول لعميل صاحب وديعة قبل تاريخ استحقاقها، الرسم على القيمة المضافة الذي يتحمله العميل، ليتم تجميع قيمة الرسم على القيمة المضافة وارسالها إلى الخزينة وذلك كل 21 من الشهر، وهناك الرسم على القيمة المضافة مسترجعة مثل إدخال تجهيز جديد إلى الوكالة فيتم استرجاعها من الخزينة.

كما أن الوكالة قامت بإدخال نظام جديد لدراسة قبول أو رفض ملفات القروض "**SCORING**"وهي طريقة فرنسية تخص قروض الاستثمار إلا في بعض الحالات تتعدى إلى قروض الاستغلال وهي حالة نادرة.

هذا النظام عبارة عن برنامج مصمم على صفحات ، **EXEL** يتطلب إدخال معطيات عن المقترض تتمثل في بيانات خاصة بالميزانيات المحاسبية والمتعلقة بثلاث سنوات المتتالية على الأقل كذلك مدة القرض الذي سيحصل عليه، والشرط الأساسي أن تكون بيانات فعلية معتمدة من طرف مصلحة الضرائب ، تثبت بأن صاحب القرض قام فعلا بنشاط تجاري أو صناعي معين للسنوات الثلاث وله رأس مال معين، واستطاع تحقيق نتائج إيجابية أو سلبية.

يتكون البرنامج من صفحات تضم كلا منها:

الصفحة الأولى: وتحمل هذه الصفحة اسم ولقب وعنوان المقترض ورقم مميز...، بالإضافة إلى خانة لمدير الوكالة وأخرى لمسؤول القرض.

الصفحة الثانية: وفي هذه الصفحة يتم التعريف بالمقترض بتحديد قيمة القرض الذي سيحصل عليه، النشاط الذي يزاوله ، تاريخ فتح حساب بنكي، فإذا كانت مؤسسة يتم تحديد الشكل القانوني والقيام بالدراسة الداخلية للمؤسسة.

الصفحة الثالثة: يتم تحديد النشاط الممارس بالضبط فيما يخص الوضعية التجارية والمعاملات الخارجية، والقيام بالمعاينة.

الصفحة الرابعة : تحمل طبيعة القطاع سواء كان صناعي أو تجاري أو خدمي.

الصفحة الخامسة: تحمل وسائل الاستغلال التي بحوزة المؤسسة من عقارات، آلات، الموارد البشرية ، بالإضافة إلى ضرورة التأكد من التأمين على الوسائل.

الصفحة السادسة: مقارنة الحسابات بالنسبة للسنوات الماضية سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الصفحة السابعة: تحمل التطور التاريخي لتعامل المقترض مع الوكالة.

الصفحة الثامنة: تحديد طبيعة القروض سواء كانت طويلة المدى، استغلالية أو استثمارية.

الصفحة التاسعة: دراسة الخزينة بالتعرف على احتياجات المؤسسة من الأموال خلال فترة معينة من النشاط.

الصفحة العاشرة: تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية والتي تعكس الحقيقة أو بمثابة بيانات حقيقية، وجدول حسابات النتائج.

وبعد إدخال كل هذه البيانات المتعلقة بالمقترض تكون مرحلة تصنيف القرض ضمن:

A: ملف مقبول من الدرجة الأولى.

B: ملف مقبول من الدرجة الثانية .

C: ملف يحتاج إلى دراسة سمعة العميل وأقدميته في التعامل مع الوكالة .

D: ملف مرفوض تماما .

وبعد الموافقة على منح القرض يطلب من العميل تقديم الضمانات الضروري ، فهذه الطريقة تعتبر كأداة تساعد الوكالة على السرعة في معالجة ملفات الإقراض، ويتحصل كل مقترض على رقم معين يسمح بالتأكد من أنه لم يحصل على أي قرض من بنك آخر، أو لم يقدم شيكات بدون رصيد، فإذا قام بذلك يرسل ملف المقترض إلى مركزية المخاطر لدراسة وضعيته وابلاغ البنوك بعدم تقديم قروض لهذا العميل.

فيما يتعلق بمخاطر السوق فالوكالة تقوم بتطبيق أسعار الصرف حسب البورصة الأجنبية المحددة من طرف البنك المركزي، دون أي تغيير بمعنى لا تتحمل أي مخاطرة، كذلك فيما يتعلق بمخاطرة المعدل الفائدة ومخاطرة السيولة فالوكالة لا تتحمل أي مخاطرة.

فيما يتعلق بالمخاطرة التشغيلية فهي غير مدرجة أو لم تصل بعد إلى مسؤولي الوكالة، فالمخاطرة التشغيلية تنقسم إلى مخاطر ناجمة عن العنصر البشري، نظام المعلومات، المخاطر القانونية.

إن دور التدقيق يتمثل في كونه تتابع التطورات التاريخية والتسجيل اليومي للعمليات سواء ما تعلق بالإقراض أو غيره في سجلات أو دفاتر المحاسبية تمكننا من الرجوع إليها متى اقتضى الأمر ذلك وبالتالي نستطيع الحصول على سلسة زمنية لتغيرات معدل الفائدة التي تسمح ببناء نموذج داخلي للتحكم والتقليل من مخاطرة معدل الفائدة وكذلك الأمر لمخاطرة الصرف، كما يفيد التدقيق الداخلي في تجنب أخطاء السنوات السابقة بالرجوع إلى المستندات المتعلقة بالمستحقات المشكوك في تحصيلها، إلا أن الوكالة عمومية وبالتالي يكون عنصر المخاطرة ليس له أهمية كبيرة.

المطلب الثاني : التدقيق البنكي الداخلي مبرارته و اهدافه :

أولا – التدقيق البنكي : وظيفة تقييمية مستقلة بطبعها ، تؤسس داخل البنك لفحص و تقييم الانشطة ، يتولى القيام بها موظفون تابع للبنك .

ثانيا – التدقيق الداخلي و مبرراته في البنوك و أهدافه :

1 –التدقيـق الداخـلي : يقـوم به موظف تابع للمؤسسة في القسم الخاص بالتدقيق ، بهدف اكتشاف الاخطاء و الغش و معالجتـها بالإضافـة الى رفـع الكفـاءة الانتاجيـة و محو الاسراف و الضياع و الاشراف على تقديم البيانات المالية اللازمة للإدارة لكي تستخدمها في التخطيط للأهداف المستقبلية و اتخاذ قرارات صائبة .

2 – مبررات التدقيق الداخلي في البنوك :

بإمكاننا ان نلخص مبررات ضرورة وجود التدقيق الداخلي في البنوك كما يلي :

- ✓ نظرا لتنوع العمليات البنكية التي تتم في اقسامها و فروعها ادت الى الحاجة الملحة لوجود تدقيق داخلي .
- ✓ ان عدد المتعاملين مع المصرف كبير جدا ، لا يأتون صدفة انما هناك ما يسمى بالعميل الدائم لذلك كان لزام على البنك ان يؤمن الثقة لهذا العميل بالحفاظ على سمعة البنك من خلال ادراك العميل لعدم وجود اي تلاعب او اختلاس في البنك كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة و ضبط فعال .
- ✓ الاعتماد على المدقق الداخلي في تشجيع الموظف الدقيق و الصادق في عمله و معاقبة الموظف المقصر في اداء اعماله .
- ✓ يعطي التدقيق الداخلي للمساهمين و العملاء الثقة من خلال الصورة الواضحة لتسيير العمليات في البنك .

3 – اهداف التدقيق الداخلي في البنوك :إن الهدف الرئيسي من تدقيق عمليات البنك هو تقديم رأي مستند الى المعايير الدولية للتدقيق ،او الممارسات المحلية المناسبة التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للبنك و التي تم اعدادها بشكل دوري .

غالبـــا ما يطلب من المدقق الداخلي ان يقدم تقارير لأغراض خاصة للجهات العليا المشرفة على المصـرف و الى السلطات النظامية الاخرى و في ما يلي اهم اهداف التدقيق الداخلي في البنك :

- ✓ تسهيل تحقيق أهداف العمل في ابنوك .

- ✓ الاستخدام الامثل للموارد الموجودة في البنوك .
- ✓ تحديد و تقييم و مراقبة المخاطر.
- ✓ تيسير الامتثال للقوانين و تقديم تقارير مستقلة للجنة التدقيق .
- ✓ حماية اصول البنك.
- ✓ الرفع من الموثوقية في القوائم المالية .
- ✓ استعراض مدى الالتزام بالإجراءات و اللوائح داخل البنك .

ثالثا – منهجية التدقيق البنكي :

تمر عملية التدقيق البنكي بعدة مراحل و لكل مرحلة ادوات للقيام بها و اطراف مسؤولة عن تنفيذها و ذلك خلال وقت محدد بحيث تقضي كل مرحلة عن طرح منتج معين وصولا الى التقرير النهائي لعملية التدقيق الداخلي ، و نختصر ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول 2 – 1 : جدول يبين منهجية التدقيق البنكي

اسم المرحلة	الادراج التاريخي	الطريقة الموضوعية و أداة المدقق	من ينجز المرحلة	منتوج التدقيق الناتج عن المرحلة
مرحلة التخطيط الاجمالي متعدد السنوات	من المفروض كل 3 /4 / 5 سنوات حسب معايير التخطيط للبنك	– جرد المناطق التي بها مخاطر. – مصفوفة اوليات التدقيق . – لائحة وسائل العمل الموجودة – القرار النهائي للمديرية العامة	المسؤول الاول عن التدقيق مع لجنة التدقيق .	–مخطط التدقيق المتوسط المدى للبنك
مرحلة تحضير المهمة	اجراء سابق للانطلاق الحقيقي للمهمة	–تخصيص الوسائل و تعيين رئيس المهمة – اتصالات متعددة الاشكال مع المجال الذي سيتم تدقيقه – تأسيس برنامج المهمة	مسؤول هيئة التدقيق مع رئيس المهمة	– برنامج المهمة – اصدار المهمة
المرحلة الاولى :تقييم الرقابة الداخلية	اول مرحلة تبدا بمجرد اتمام اصدار المهمة	–جمع البيانات – وصف الرقابة الداخلية الموجودة – تقييم نظام الرقابة الداخلية – تحديد المراقبات الضرورية و الفجوات	رئيس المهمة و فريقه	– تحديد مجالات المراجعة المهمة – ملخص الرقابات الضرورية – سجل نقاط ضعف المراقبات – سجل المراقبات المصححة

المرحلة الثالثة : تحرير التقرير	اتمام المرحلة 2	-تحرير تقرير اولي -الاجتماع مع الهيئة المدققة -تحرير التقرير النهائي	رئيس المهمة و فريقه المسؤول عن التدقيق	تقرير التدقيق
المرحلة الثالثة : تصحيح الاخطاء	بعد اعداد التقرير	-تقرير المهمة -الآجال المتفق عليها في المرحلة الثالثة	مسؤول هيئة التدقيق	متابعة تصحيح الاخطاء

المطلب الثالث : انواع معايير التدقيق حسب المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين و تقرير مهمة التدقيق ببنك الفلاحة و التنمية الريفية :

أولا – انواع معايير التدقيق حسب المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين:

تعتبر مجموعة معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين، المرجع الاساسي لمزاولي مهنة التدقيق و تشمل ثلاثة معايير هي :

1 – المعايير العامة (الشخصية) : تعتمد هذه المعايير على التكوين الشخصي للمدقق و التي ترتكز على توفر مجموعة من الخصائص و المؤهلات العلمية و العملية و هي ثلاث عناصر :

1 – 1 – معيار التأهيل العلمي و العملي :

يقصد به المعرفة العلمية الكافية في مجال المحاسبة و التدقيق و الضرائب و يثبت ذلك بشهادة التأهيل العلمي من جهة ، و من جهة اخرى يشترط في المدقق ان يتمتع بالخبرة الناتجة عن المماسة المستمرة في أداء المهام .

1 – 2 معيار الاستقلال :

لا يمكن للمدقق ان يدلي برايه المحايد و الموضوعي ، دون تمتعه بالاستقلالية الكافية و لتوفر ذلك ينبغي ان يتمتع باستقلالي مادي و الذي يعني عدم وجود مصالح مادية للمدقق في المؤسسة و استقلال ذاتي من خلال عدم وجود اي ضغوط او تدخل من جانب العميل.

1 – 3 معيار العناية المهنية :

كل الاطراف ذات المصلحة تنتظر تقرير المدقق من اجل اتخاذ قرارات مصيرية، لذلك يستوجب عليه تحسين جودة خدماته وان يعطي الاهتمام لجميع خطوات التدقيق ، مع اشتراط توفر الجدية في العمل

لرفع مستوى جودة اداءه المهني و مواكبة كل ما هو جديد من قوانين و اجراءات ممارسة مهنته ، اما عدم العناية المهنية اللازمة قد يؤدي الى تسليط عقوبات على المدقق و كل فريق عمله .

1 – 4 السر المهني :

معروف على المدقق و فريق عمله يطلعون على مختلف المعلومات الهامة للمؤسسة و ملاكها ، وأي معلومة تصل لمنافسي هذه المؤسسة قد تؤدي بها الى تحمل خسائر معتبرة ، لذا وجب على المدقق و كل فريق عمله الكتمان ، و في حالة افشائها قد يتعرض المدقق الى عقوبات تصل الى درجة السجن ، كما تجدر الإشارة الى ان هذه المعلومات يجوز افشاؤها في حالة فتح تحقيق قضائي او للمصالح الجبائية .

2 – معايير العمل الميداني (معايير الأداء المهني):

لا يمكن الوصول الى تقرير منصف الا باتباع خطة تدقيق لنظام الرقابة الداخلية ، وجمع ادلة الاثبات الكافية و المناسبة من خلال المعايير التالية :

2 –1 معيار التخطيط السليم لعملية التدقيق :

اشترط هذا المعيار في التخطيط ان يكون سليم و فعال ، فلا يكفي وضع خطة من طرف المدقق فقط بل يجب ان تكون هذه الخطة سليمة و فعالة ، توصله لتحقيق اهداف نشاطه و ذلك بالاستعانة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال كأداة للرقابة و وضع برنامج تدقيق دقيق ابتداء من مرحلة الفحص الى غاية التقرير النهائي .

2 – 2 معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة الداخلي هو المؤشر الاول على مدى انتظام المؤسسة من عدمها ، فقوة هذا النظام تعتبر دليل قاطع على جودة التدقيق في المؤسسة اما ضعفه يؤدي بالمدقق الى تحديد مراكز و مقدار الفحص و التحقق فيها ، مع ضبط توقيت و مدى الاختبارات التي يجب القيام بها حيث يجب على المدقق ان يتفهم العمليات التي تتولد عنها القوائم المالية قبل اتخاذ قرارات بشأن اختبارات التدقيق.

2 – 3 جمع ادلة التدقيق الكافية و المناسبة :

يعتمد المدقق في عمله بالدرجة الاولى على ادلة و قرائن الاثبات ، حيث يعبر هذا الاخير (قرينة اثبات) عن الحدث او التصرف الذي يثير شكوك المدقق فيعمل هذا الاخير على الوصول لدليل اثبات قاطع لا يحتمل الشك و ينقسم الى قسمين دليل داخلي ودليل خارجي .

2 – 4 التفويض و الاشراف مع توثيق العمل :

يجدر بالمدقق الاعتماد على فريق موثوق و مسؤول في انجاز مهامه ،خاصة اثناء عملية الفحص التي تتطلب الكثير من الجهد و الدقة و الوقت ، وهذا ما يضطره الى تفويض بعض المهام لمساعديه مع ضرورة الاشراف عليهم ، بالإضافة الى توثيق كل الاعمال التي يقوم بها في شكل اوراق ثبوتية يستند عليها في كتابة تقيره النهائي.

3 – معايير اعداد التقارير(معايير ابداء الرأي) :

التقرير هو نتيجة للفحص و التحقق من جهة و نتيجة لمعايير العمل الميداني و المعايير الشخصية من جهة ثانية ، لذا وجب ان يكون واضحا خاليا من الشك و لا يحتمل اكثر من رأي يعبر فيه المدقق عن رأيه المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

- ✓ استخدام المبادئ و القوانين المحاسبية المتعارف عليها و المعمول بها حيث لابد للمدقق أن يشير في تقريره الى مدى احترام المؤسسة لمجموعة القوانين المعمول بها و المتعارف عليها ، فهي الاساس الذي يقاس به مدى صدق و عدل القوائم المالية و هو ما يثبت جودة المعلومات المالية .
- ✓ قـــاعدة تجانس الطرق المحاسبية تعنـــي الاستمـــرارية و الثبات في تطبيق الطرق و السياسات المحاسبية و الابلاغ عن اي تغيير في قائمة الملاحق ن حتى يتسنى لهم اجراء المقارنة بين القوائم المالية لعدة دورات.
- ✓ الافصاح الكافي يجب على المدقق عدم الانحياز الى الادارة او الملاك و الابتعاد عن الحكم الذاتي دون كتمان اي معلومة قد تكون مهمة لاحد اطراف المصلحة.
- ✓ ابـــداء الـــرأي يجب ان يتضمن التقرير رأي المدقق عن مدى صـــدق و وضـــوح و عـــدالة القوائم المـــالية و مطابقتها للمركز المالي و نتائج اعمال المؤسسة، و عند الامتناع عن ابداء رايه عليه توضيح اسباب الامتناع

ثانيا – تقرير مهمة التدقيق حسب الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية :

في بادئ الأمر يتم إعداد برنامج ثانوي لعملية التدقيق الداخلي في بنك و يحدد هذا البرنامج في إجتماع مجلس الإدارة ،بعد هذه المرحلة تكون قد اتضحت طريقة عمل المدقق الداخلي ،حيث يقوم بتحرير وثيقة تدعى مراسلة المهمة ممضاة من طرف الرئيس المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة يخبر فيها الجهات المعنية بعملية التدقيق داخل المصلحة ،فبمجرد انتهاء المدقق من مهمته والتي تتضمن ايجاد الانحرافات و السلبيات ومحاولة تشخيصها و تحليلها يبدأ في إعداد التقرير ذاكرا فيه الأسئلة التي أعدت في اكتشافها إن كانت موجودة ويرسله

الى رئيس مجلس الإدارة الذي يقوم خلال ثمانية اشهر الى سنة بإعادة المراجعة للمهمة بهدف التأكد من أن الانحرافات المذكورة في التقرير قد صححت بالفعل أو لم تصحح كل هذا يذكر في تقرير آخر تابع و تتم على أساسه المسائلة عن الأخطاء التي تصحح .

ينقسم هذا التقرير الى جزئين جزء مخصص لمحافظ الحسابات و الذي يكون ابتداء من تاريخ تحرير التقرير ويتضمن النقص الموجود الذي اكتشفه المدقق مع تبيان المعيار الذي اتبعه في اكتشاف هذا النقص، ثم يقوم بإدراج كل ما يتعلق بهذا النقص اي الابلاغ عنه مع توضيح الاسباب التي ادت اليه كالإهمال ، ضغط العمل....الخ و النتائج التي قد تنتج عنه مع درجة الخطورة (ضعيفة ، متوسطة ، عالية) التي قد يؤدي اليها و بالتالي التطرق الى التوصيات التي تساعدنا في تجنب الوقوع في مثل تلك النقائص (تنظيم العمل، الرقابة) مع اعطاء مهلة للمعالجة و التصحيح ، وتكون المهلة على حسب درجة الخطأ أي إذا كان الخطأ صغير تكون مدة التصحيح شهر ، وإذا كان الخطأ بدرجة متوسطة فتكون مدة التصحيح من شهر الى ثلاثة اشه أما اذا كان الخطأ بدرجة عالية فالمدة تكون من ثلاثة اشهر فما فوق.

أما فيما يخص الجزء الثاني مخصص للجهة الخاضعة للتدقيق و يتضمن جانبين الجانب الاول يحتوي على ردود الجهة الخاضعة للتدقيق و التحقق من نتائج التدقيق و يوضـــح فيه تقبــل او عدم تقبل هذه الجهة لرأي المدقق، وذلك عندما يكون التقصير خارج عن نطاق الجهة الخاضعة للتدقيق و في الجانب الثاني الإجراء الذي تم تنفيذه أو الذي سيتم تنفيذه مع الوصف و في الاخير يتم تبيان تاريخ الانتهاء او الموعد النهائي.

الملحق رقم 2 – 1 ورقة تحليل الملاحظة و الخلل الوظيفي

FICHE D'OBSERVATION ET D'ANALISE DYSFONCTIONNEMEN							***Exemplaire N°***
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL							
INSPECTION GENERALE ET AUDIT « 170 » *INSPECTION REGIONALE ET AUDIT : TIARET « 184 »:* ***RAPPORT DE MISSION D'AUDIT*** *OBJET DE LA MISSION D'AUDIT :* *MISSION A'AUDIT D'EVALUATION GENERALE*							
INDENTIFICATION DE LA MISSION	***XXX***	***M . A . E***	***U***	***22***	***01***	***2023***	
REFERENCE TEST :	***T . O . A***	***N°***					
PARTIE RESERVEE AUX AUDITEURS							
Anomalie	*Cachet dateur non apposé sur la demande d'opposition*					*DC01*	
Critère	*Réception et traitement des oppositions des organismes de sécurité sociale par l'Agence*					*D R 19.09 du 21.05.2019*	
Constat	*Non apposition du cachet dateur sur les oppositions reçues* *Cas suivants :* *NOM ET PRENOM, NUMERO DU COMPTE* *Ainsi qu'après vérification, la plus part des saisies arrêts bancaires reçues n'ont pas fait l'objet d'apposition du cachet accusé*						
Causes	*Manque de contrôle et de suivi*	*Méthodes*	*M1*	*X*			
		Matière (support des opérations)	*M2*				
		Main d'œuvre	*M3*				
		Matériel	*M4*				
		Milieu	*M5*				
Conséquences	*Eventuels préjudice judicaire et financier*	*Faible*	*R1*				
		Moyen	*R2*				
		Elevé	*R3*	*X*			
		Majeur	*R4*				
Recommandations	*Dès la réception d'une opposition le chargé du juridique doit procéder à son enregistrement*	*Organisation de travail*	*S1*	*X*			
		Processus – Méthodes	*S2*				
		Activités de contrôle (Motif, Améliore, Suppression)	*S3*				
		Ressource Humaine	*S4*				
		Management	*S5*				
		Système et Evolution	*S6*				
		Information et Communication	*S7*				
		Environnement et Conditions de travail	*S8*				
		Priorité de la recommandation					
		De 0 à 01 mois	*F*	*X*			
		De 01 à 03 mois	*M*				
		Plus de 03 mois	*E*				
Elaborée par : *nom et prénom*		***Vérifiée par :***					
Visas et griffes							

الملحق رقم 2 – 2 ورقة تحليل الملاحظة و الخلل الوظيفي

<table>
<tr><td colspan="5">FICHE D'OBSERVATION ET D'ANALISE DYSFONCTIONNEMENT</td><td colspan="3">Exemplaire N°</td></tr>
<tr><td colspan="8">DC01</td></tr>
<tr><td>INDENTIFICATION DE LA MISSION</td><td>XXX</td><td>M . A . E</td><td>U</td><td>22</td><td colspan="2">01</td><td>2023</td></tr>
<tr><td colspan="3">REFERENCE TEST :</td><td colspan="5">T . O . A N°</td></tr>
<tr><td colspan="8">PARTIE RESERVEE AUX AUDITES</td></tr>
<tr><td rowspan="4">Réponse de l'Audité et Validation du constat</td><td colspan="3" rowspan="4">Bonne note est prise</td><td colspan="2">Acceptée</td><td>X</td></tr>
<tr><td colspan="2">Retenue</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">Rejetée</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">A l'étude</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="6">Action réalisée ou à réaliser avec la description</td><td colspan="3" rowspan="6">Cachet dateur apposé au cours de la mission</td><td colspan="3">Statut à la Clôture de la mission</td></tr>
<tr><td colspan="2">Réalisée</td><td>X</td></tr>
<tr><td colspan="2">En cours</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">A réaliser</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="3">Date ou échéance de réalisation</td></tr>
<tr><td colspan="3">/</td></tr>
<tr><td colspan="8">Cachet ,griffe et signature Habilitée</td></tr>
<tr><td colspan="8">Signature et Griffes</td></tr>
</table>

المبحث الثالث :تحليل جدول حسابات النتائج و أهمية تدقيق المعلومة المالية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية:

المطلب الاول : تحليل جدول حسابات النتائج (بالدينار الجزائري) :

حساب النتائج	2019	2020
(+) فوائد و نواتج مماثلة	143.096.073,38	174.532.134,90
(−) فوائد و أعباء مماثلة	−71.912.697,95	−69.286.917,06
(+) العمولات (نواتج)	17.050.547,52	36.506.966,19
(−) العمولات (أعباء)	−350,00	−858,00
(+/−) صافي الأرباح او خسائر الاصول المالية المملوكة لغرض التداول	0,00	0,00
(+/−) صافي الأرباح او خسائر الاصول المالية المتاحة للبيع	0,00	0,00
(+) نواتج النشاطات الاخرى	678.111,84	38.191.352,20
(−)اعباء الأنشطة الاخرى	8.688,24	−131.465,06
صافي الدخل المصرفي	**88.902.996,55**	**179.811.213,17**
(−) اعباء الاستغلال العامة	−39.581.267,55	−42.754.300,35
(−)مخصصات الاهتلاك و خسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية و غير مادية	−1.224.088,15	−1.445.448,92
الناتج الاجمالي للاستغلال	**48.097.640,85**	**135.611.463,90**
(−) مخصصات المؤونات ،خسائر القيمة المستحقات غير قابلة للاسترداد	−121.231,03	−61.431,89
(+) استرجاع المؤونات،خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	0,00	0,00
نتيجة الاستغلال	**47.976.409,82**	**135.550.032,01**
(+/−) أرباح او خسائر صافية على اصول مالية اخرى	0,00	0,00
(+) العناصر غير عادية (نواتج)	0,00	0,00
(−) العناصر غير عادية (أعباء)	0,00	0,00
الناتج قبل الضريبة	**47.976.409,82**	**135.550.032,01**
ضرائب على النتائج و ما يماثلها	0,00	0,00
الناتج الصافي للسنة المالية	**47.976.409,82**	**135.550.032,01**

الملحق رقم **2 – 3 : جدول حسابات النتائج**

يبين الجدول اعلاه تطور حجم عناصر حسابات النتائج لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بتيارت لسنتي 2019-2020 حيث نلاحظ من خلال التحليل الافقي لعناصر حسابات النتائج أن صافي الدخل المصفي لسنة 2019 بلغ قيمة **88.902.996,55 د ج** ،بينما ارتفع سنة 2020 ليبلغ قيمة **179.811.213,17دج**، اما بالنسبة للناتج الاجمالي للاستغلال فقد بلغت قيمته سنة 2019 **48.097.640,85 دج** كما عرف ارتفاعا في سنة 2020 بقيمة بلغت **135.611.463,90 دج** ، و فيما يخص ناتج الاستغلال فقد سجل سنة 2019 قيمة قدرت بـ **47.976.409,82 دج** بينما شهد زيادة في سنة 2020 بقيمة قدرت بـــ **135.550.032,01 دج** من هنا نلاحظ ان النتيجة قبل الضريبة تعادل قيمة ناتج الاستغلال .

اما بالنسبة للناتج الصافي للسنة المالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية فقد بلغت قيمته سنة 2019 **47.976.409,82 دج** مقابل ارتفاع في سنة 2020 بلغ **135.550.032,01 دج** .

من خلال تحليلنا السابق يظهر لنا الدور المهم الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تجنب المخاطر البنكية و يرفع من النتيجة المالية السنوية للبنك .

المطلب الثاني : أهمية تدقيق المعلومة المالية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

ادى تطور مهنة التدقيق الى آليات و طرق التقييم التي تزيد من فرص اكتشاف الأخطاء بارتفاع نسبة مخاطر الاكتشاف للوصول الى تقرير عادل برأي صائب حول عدالة المعلمة المالية و من هنا فإن تاثير تطور مهنة التدقيق على نظام المراقبة يفرض على البنك رفع مستويات الرقابة الداخلية من خلال تطوير مبادئ الرقابة الداخلية و مما ينتج عنه تحسين في جودة المعلمة المالية.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها ببنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت عن طريق المقابلة مع أحد القائمين بالتدقيق الداخلي بالبنك، توصلنا الى وجود اتفاق على أن المعلومة المالية هي الركيزة الاساسية للبنك ولكن لا يمكن الثقة فيها الا بوجود نظام تدقيق فعال ،التدقيق الداخلي التدقيق الداخلي الذي يعتبر إحدى نظم الرقابة بالبنك فهو يركز على المعلومة المالية و المحاسبية من خلال التدقيق بجمع الادلة و التأكد من صحة المعلومات المسجلة عبر أخذ عينة من الحساب الذي يراد تدقيقه ، فكلما كان التدقيق الداخلي فعال كلما زادت مصداقية و ملائمة و موثوقية المعلومة المالية و المحاسبة ، و بذلك تؤثر على جودة القوائم المالية .

كما يهدف التدقيق الداخلي الى ايجاد الاخطاء في القوائم المالية ، و تصحيحها من جهة و من جهة أخرى الى التأكد من حسن سير و تطبيق سياسات البنك ، لذا يمكن اعتباره مرآة لرغبات و أهداف البنك

الخـاتـمـة

من خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق مبني على إدارة المخاطر في تحسين جودة المعلومة المالية، وتحققنا من أهداف البحث، لقد حاولنا من خلال تطرقنا إلى مختلف الجوانب ذات صلة بالموضوع لإبراز الدور الذي يلعبه في تحسين جودة ونوعية المعلومات المالية في البنوك، حيث كانت البداية بالتطرق إلى الجانب النظري للدراسة اين تناولنا في الفصل الأول منه عموميات حول التدقيق المبني على إدارة المخاطر وجودة المعلومة المالية من خلال عرضنا إطار النظري لها

وذلك بتعريف التدقيق وأهميته وكل ما يخص جودة المعلومة المالية وعلاقتها بالتدقيق، بينما تطرقنا في الفصل الثاني إلى الدراسة الميدانية من اجل تدعيم الجانب النظري من خلال دراسة حالة في بنك التنمية والفلاحة الريفية بولاية تيارت.

نتائج الدراسة:

1. تعد المعلومات المالية بمختلف أنواعها أداة هامة للتعبير عن الكم الهائل من العمليات التي يقوم بها البنك وتعد الوسيلة الأساسية لقياس النتائج
2. يتوقف نجاح عملية التدقيق الداخلي على مدى التزام وتقيد المدقق الداخلي بالمبادئ والمعايير المهنية المتعارف عليها.
3. يساهم التدقيق المبني على إدارة المخاطر بقدر كبير وفعال في حصول على معلومات مالية ذات جودة عالية يسفيد منها المسيرون باتخاذ القرارات اللازمة لحسن سيرورة البنك.

إختبار الفرضيات :

من خلال عرضنا لهذه الدراسة توصلنا الى :

- ✓ التدقيق فحص ناقد يعمل على تأكيد موثوقية و ملائمة المعلومات المالية من خلال الاعتماد على ادارة مخاطر فعالة تقلل من المخاط التي تواجه البنك و بالتالي تسهل الوصول الى الاهداف المسطرة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- ✓ تعد المعلومات المالية الجيدة هي المبتغى الاساسي من وراء استعمال التدقيق في البنوك ،حيث أن المعلومة المالية الجيدة و الصادقة تهدف الى إعادة الثقة للمتعاملين، وهذا ما يعكس صحة الفرضية

الثانية ،إذ أن التطبيق الفعلي لمعايير التدقيق المبني على إدارة المخاطر يكشف عن مواطن الغش أو الخطأ المتعمد أو غير متعمد .

- ✓ أن جودة المعلومة المالية و دقتها هي ركيزة أي بنك ، فإعطاء المعلومة المالية حقها من الاهتمام من طرف المدققين و إدارة البنك يعود بالفائدة عليه ، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة حيث أينما تكون معلومة مالية حقيقية صحيحة و صادقة يكون لدينا بنك ذو أداء فعال و ذو سمعة جيدة .

التوصيات :

بناءا على النتائج المتوصل اليها اعلاه توصي الدراسة بالتالي :

- ✓ ضرورة قيام البنوك بدورات تدريبية في مجال التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر حتى يبقى العمال على اطلاع مستمر بالتطورات و التغيرات المهنية التي لها صلة بالتدقيق .
- ✓ يجب بذل المزيد من الدعم و الاهتمام للتنسيق بين إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي للبنوك .
- ✓ العمل على استمرارية استقلالية المدققين في القيام بالمهام المنسوبة اليهم .
- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي و إحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء البنكي .
- ✓ ضرورة تعزيز ثقافة المعلومة المالية الجيدة في الأداء البنكي و ذلك من خلال المؤتمرات و البحوث
- ✓ إعطاء صورة صادقة وواضحة عن الانشطة الداخلية او الخارجية التي يؤديها البنك .
- ✓ دعم وسائل التدقيق و الافصاح من اجل الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك .
- ✓ الاهتمام بالموظفين من خلا ل تحفيزهم بالمكافآت لتفادي الاختلاسات .

أفاق الدراسة:

على ضوء ما جاء من نتائج وما قدمناه من توصيات نطرح مجموعة من أفاق البحث التي يمكن دراستها مستقبلا.

- ✓ أهمية الدور الأكاديمي في النهوض بمهنة التدقيق في القطاع البنكي.
- ✓ دور البنك المركزي في تفعيل التدقيق المبني على إدارة المخاطر في بنوك التجارية.

قائمة المصادر و المراجـع

مراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. احمد حلمي جمعة ، **المدخل الى التدقيق و التأكيد الحديث** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان ، 2009 ، ص 25 .
2. بلية الحبيب ، **اداة الجودة الشاملة المفهوم – الاساسيات – شروط التطبيق** ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، ص 13 .
3. تايه دياب النعيمي و آخرون ، **اساسيات في الادارة المالية** ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، الاردن ، 2007 ، ص 204 .
4. حسين القاضي و حسين دحدوح، **اساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية و الدولية** ،دار وارق للنشر و التوزيع ،بدون طبعة، عمان، 1999، ص13.
5. ذنيبات، علي عبد القادر و آخرون، **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة و القوانين المحلية**، عمان ، الجامعة الاردنية ، 2007 ، 15 .
6. رزيقات بوبكر ، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية**،رسالة ماجيستير ، بومرداس ، الجزائر ،2015 ، ص 110 .
7. رضوان حلوة حنان و آخرون ، **اسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي** ، مرجع سابق ، ص 33 (بتصرف).
8. رضوان حلوة حنان و آخرون ، **اسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي** ، طبعة اولى ، عمان ، عدنان اهلية ، 2004، ص 32 (بتصرف) .
9. ستار جابر خلاوي الحجامي ، **دور التدقيق المبني على اساس المخاطر في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية** ،كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة واسط ،2021 ،ص 493 .
10. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة ذات السلاسل** ، الكويت 1990 ص 194
11. عدنان تايه دياب النعيمي و آخرون ، **اساسيات في الادارة المالية ، الطبعة الاولى** ، دار المسيرة ، الاردن، 2007 ، ص 204 .
12. على جدوع الشرفات ، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** ، الطبعة الاولى دار جليس الزمان ، 2010، ص 85
13. فياض حمزة رملي ، **نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الادارية** ، الاباي للنشر و التوزيع شركة مطابع السودان للعملة ،2011 ، ص30
14. مؤيد محمد الفضل و آخرون ، **المحاسبة الإدارية** ، الطبعة 1 ، عمان ن 2007 ، ص 413 ، ص 414 (بتصرف) .
15. نور أحمد محمد ، **مراجعة الحسابات** ، الاسكندرية ، دار الجامعية ،2007 ، ص 66 .

ثانيا: اطروحات الدكتورة والرسائل الجامعية

16. احمد ياسر واسوف ، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الادارية ، دراسة عملية للمجمع الانتاجي الوطني** ، مذكرة ماجيستير ، الجامعة الافتراضية السوري ، 2020 ،ص 17 .
17. بلمداني محمد ، **مشاكل القياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية و اثرها على جودة المعلومات المالية** ، رسالة دكتوراه ، جامعة البليدة 02 ، 2020-2021 ، ص 149 .
18. حورية برحايل ، **اهمية التدقيق البنكي في تفعيل جودة المعلومات المالية** ، ، ام البواقي ،2021 ، ص 18 .
19. خديجة مراكشي ،**دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية** ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 5 .
20. رزيقات بوبكر ، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية**،رسالة ماجيستير ، بومرداس ، 2015 ، ص 110 .
21. سبتي اسماعيل ، **مطبوعة دروس في مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر** ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2022 ، ص 84.
22. ستار جابر خلاوي الحجامي ، **دور التدقيق المبني على اساس المخاطر في تعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية** ،كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة واسط ،2021 ،ص 493 .
23. عامر حاج دحو ،قالون الجيلالي ،**التدقيق المبني على المخاطر كآلية لمواجهة التحديات المعاصرة** ، جامعة أحمد دراية ، أدار الجزائر ، ص 51 .
24. كمال عبد العزيز المقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة ، طبعة اولى** ، عمان ، 2004 ، ص 293،294 ،(بتصرف) .
25. لخضاري عبد الجليل ، **أثر مخاطر المراجعة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية** – دراسة عينة من محافظي الحسابات – ،أطروحة دكتوراه ، بسكرة ، الجزائر ، 2019 ، ص 66 .
26. ماجد اسماعيل ابو حمام ، **اثر تطبيق قواعد الحوكة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل ، غزة ، 2009 م ، ص54 .
27. محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي ، **المراجعة وتدقيق الحسابات – الاطار النظري و الممارسة التطبيقية -** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، الجزائر ، 2003 ،ص09 .
28. محمد امين لونيسة ، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر و أثره على تحسين جودة المعلومات المالية ، دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2017 ، ص 159-163.
29. محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 11 .

30. ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و اثرها في اتخاذ القرارات ، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008 -2009 ، ص 65 .

31. نويشي نور اليقين ، **دور التدقيق الداخلي في اداة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة شركة انتاج الكهرباء وحدة عين جاسر** – ، مذكرة الماستر اكاديمي ، جامعة محمد خيثر، بسكرة ، الجزائر ، 2019 ، ص 40 .

32. ياسر واسوف احمد ، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الادارية ، دراسة عملية للمجمع الانتاجي الوطني** ، مذكرة ماجيستير ، الجامعة الافتراضية السوري ، 2020 ص 17 .

ثالثا: المجالات العلمية

33. خرواط عصام ،**ادارة المراجعة على اساس الخطر** ، نموذج مقترح ، مجلة الساتل ، العدد 4 ،جامعة مصراتة ، ليبيا ، 2009 ، ص 165 .

34. زاهر الرمحي ،**التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية "المفاهيم الحديثة الاهداف و اجراءات التعامل** " مجلة أصول ،الخرطوم ، السودان ،2010 ،ص 22.

35. قمان عمر ، باكرية علي ،**اهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المالية في ترشيد قرارات الاطراف الداخلية و الخارجية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة تحليلية** ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 04 ،العدد01 ، 2019 ، ص 137 .

36. محمد احمد خليل ,**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ,مجلة الدراسات و البحوث التجارية, كلية التجارة ,مصر ,العدد الاول ,2005,ص 26.

37. نوي الحاج ، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري** ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية العدد 9 ، 2013 ، ص 39 .

38. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **معيار مخاطر المراجعة و الاهمية النسبية** ، السعودية ، 2000 ، ص 721 .

رابعا : المراجـــع الأجنبيـــة

39. Louwers ,t, ramsay ,r, sinason,d ,& strawser ,j, (2005) Auditing and assurance service s, Mcgraw – Hill ,NEW YORK.

خامسا : المـــواقـع الإلكتـرونـيـة

40. مصطفى بن قطيب ، صاحب و مدير مشروع موقع الانترنيت motaber . com

المستخلص

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى مساهمة التدقيق المبني على ادارة المخاطر في تحسين جودة المعلومات المالية ، و ذلك من خلال محاولة إبراز العلاقة بين متغيرات الدراسة في الجانب النظري و محاولة تدعيمه في الجانب التطبيقي بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية تيارت و هذا للوقوف على مدى تحسين و تطوير جودة المعلومة المالية للبنك ،و مدى مساهمة التدقيق في تحقيق هذا الهدف .

تـم التوصل من خلال هذا البحث الى مجموعة من النتائج أهمها أن فعالية التدقيق المبني على إدارة المخاطر تعمـل على تحسيــن جودة المعلومــة الماليــة و تعزيــز مصداقيتــها من خلال توفـره على محـددات الجودة (الاستقلالية و الموضوعية ، الكفاءة المهنية) ، بالإضافة الى الدور الذي يلعبه في تقييم و تحسين نظام الرقابة الداخلية كما أنه يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومة المالية.

الكلمات المفتاحية : التدقيق ، التدقيق المبني على إدارة المخاطر ، جودة المعلومات المالية ، البنك .

Abstract

The aim of this study is to determine the extent to which auditing based on risk management contributes to improving the quality of financial information, by trying to highlight the relationship between the variables of the study on the theoretical side and trying to support it on the practical side with a field study in the Bank of Agriculture and Rural Development in Tiaret, and this To find out the extent of improving and developing the quality of the bank's financial information, and the extent of the audit's contribution to achieving this goal.

Through this research, a number of results were reached, the most important of which is that the effectiveness of auditing based on risk management improves the quality of financial information and enhances its credibility through its availability of quality determinants.(independence and objectivity, professional competence), in addition to the role it plays in evaluating and improving the internal control system.

It also contributes to reducing financial parameter asymmetry.

Keywords: auditing, auditing based on risk management, quality of financial information, bank.